معالجة التغير المناخي في السياسة الحضرية الوطنية

دليل سياسة التنمية الحضرية منخفضة الكربون والمتكيفة مع المناخ

مبادرة المدن وتغيُّر المناخ،
الدليل المواضيعي رقم ٤

برنامج الموئل

التعامل مع تغير المناخ في السياسة الحضرية الوطنية: دليلٌ سياساتي بشأن التنمية الحضرية منخفضة الكربون والقادرة على تحمل التغير المناخي

جميع الحقوق محفوظة © تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
ص.ب: ٣٠٠٣٠، ٠٠١٠٠ نيروبي، مكتب البريد العام، كينيا
هاتف: ٧٦٢٣١٢٠-٠٢٠-٢٥٤ (المكتب المركزي)
www.unhabitat.org

النظام المنسّق/: ١٦E/٠٥٧

تنويه

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرضها، على أي إعراب عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة خاضعة لسلطاتها، أو تتعلق بترسيم حدودها أو تخومها.

إن الآراء المعروضة في هذه المادة المنشورة لا تعبر بالضرورة عن أراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أو تحالف المدن، أو الأمم المتحدة، أو الدول الأعضاء فيها.

يجوز إعادة نشر اقتباسات من دون ترخيص، بشرط الإشارة إلى مصدرها.

شُكر وتقدير

مشارك في الصياغة: فرع التخطيط والتصميم الحضري راف توتس
مشاركون في صياغة المنشور: روبرت كيهو، ريمي سيتشيبينج
المؤلفون الرئيسيون: روبرت كيهو، جين ريد، فادر جوهم
مُساهمون: راف توت، برنارد بارث، ماركوس ماير، ليام في، ثيمبا فاكاثي، ستيفاني لوس، ماريا أديلايدا أنتونيت مياس-سيا، إتيان دارفو، عائشة جالو، إيفا كاثرين أرديلا، برايان أوسوندوا
المحرِّر: فيكي كوينلان
التصميم والإخراج: هربرت كيماني

التعامل مع تغيُّر المناخ في السياسة الحضرية الوطنية

دليلٌ سياساتي بشأن التنمية الحضرية منخفضة الكربون والقادرة على تحمل التغيُّر المناخي

مبادرة المدن وتغيُّر المناخ،
الدليل المواضيعي رقم ٤

برنامج الموئل

تمهيد

يسرّني أن أقدم لكم هذا الدليل حول معالجة تغيُّر المناخ في السياسة الحضرية الوطنية، والذي يصدر بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الموئل الثالث. يسلط هذا الدليل المواضيعي الضوء على الروابط بين تغيُّر المناخ، والتوسُّعوالتحضر، والسياسات الحضرية الوطنية.

في حين أتاح التحضر فرصاً جمّة لدفع قاطرة التنمية والنمو، فقد حمل في طياته أيضاً تحديات عِدّة. وتستهلك مدننا ٧٨ في المائة من الطاقة في العالم، وتنتج ٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالطاقة، وتستهلك مساحات كبيرة من الأراضي بقدر أكثر من اللازم، الأمر الذي سيترتب عليه عواقب سلبية على البيئة.

مع اعتماد اتفاقية باريس والخطة الحضرية الجديدة، ثمة زخم متجدد لاتخاذ إجراءات في هذا الشأن. وتقر الخطة الحضرية الجديدة بأن السياسات الحضرية الوطنية تعتبر أداة أساسية من أجل الاستجابة لتحديات التحضر والاستفادة من الفرص. ويستلزم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بشكل فاعل وضع سياسات حضرية شاملة وقابلة للتنفيذ وتشاركية.

يتطلب تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وصول الحكومات وأصحاب المصلحة إلى الأدوات التي تمكنهم من معالجة هذه التحديات.

وأدعوكم إلى الاستفادة من هذا الدليل، الذي وُضع بُغْيَة مدّ يد العون لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالسياسة الحضرية على الصعيد الوطني لاكتساب فهم أفضل لحلقة الوصل بين السياسة الحضرية الوطنية وتغيُّر المناخ. دعونا نغتنم هذه الفرصة للمضي قدماً في جهود تحسين العمل الرامي إلى التخفيف والتكيف من خلال السياسات الحضرية الوطنية.

الدكتور جوان كلوس،

الأمين العام للموئل الثالث

والمدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة

هذا الدليل هو الإصدار الرابع من سلسلة مذكرات السياسات التي أعدتها مبادرة المدن وتغيُّر المناخ

التابعة لموئل الأمم المتحدة. تتناول هذه المذكرات تحليلاً لموضوعات محددة وتقدم توجيهات معيارية لصانعي القرار بشأن السياسات المتعلقة بالمدن وتغيُّر المناخ.

هذا الدليل هو الإصدار الثاني من سلسلة الأدلة المواضيعية التي توضح الصلات الهامة بين السياسة الحضرية الوطنية والمجالات المواضيعية المختلفة. ولمّا كانت السياسة الحضرية الوطنية تعتبر بمثابة سياسة "شاملة" للمجالات الحضرية، وتؤثر حتماً على الموضوعات القطاعية المختلفة، ستقدم هذه الأدلة توجيهات حول كيفية دمج مجموعة متنوعة من الموضوعات في السياسة الحضرية الوطنية.

المحتويات

تمهيد ..... **vi**

الأسماء الموجزة والمختصرات ..... **iv**

الملخص: توصيات بشأن معالجة تغيُّر المناخ في السياسة الحضرية الوطنية ١

تعزيز التنمية الحضرية منخفضة الكربون ("التخفيف") ١

بناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ ("التكيف") ١

معالجة حَوكمة المناخ الحضري ٢

١.مقدمة **٣**

وضع السياسة الحضرية الوطنية ٥

منهجية الدراسة ٦

٢.تعزيز التنمية الحضرية منخفضة الكربون ("التخفيف") **٧**

التوصية ١ ..... ٧

التوصية ٢ ..... ٩

التوصية ٣ ..... ١١

التوصية ٤ ..... ١٣

التوصية ٥. ..... ١٥

٣.بناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ ("التكيف") **٧١**

التوصية ٦ ..... ١٧

التوصية ٧. ..... ١٧

التوصية ٨ ..... ١٨

التوصية ٩ ..... ٢٠

التوصية ١٠. ..... ٢٢

التوصية ١١ ..... ٢٣

التوصية ١٢. ..... ٢٥

٤.معالجة حَوكمة المناخ الحضري **٦٢**

التوصية ١٣. ..... ٢٦

التوصية ١٥ ..... ٢٧

التوصية ١٦ ..... ٢٨

٥.الآثار المترتبة على التوصيات في ما يتعلق بوضع السياسة الحضرية الوطنية **٩٢**

١,٥.مراحل السياسة الحضرية الوطنية ٩٢

١,١,٥.الجدوى ٩٢

٢,١,٥.التشخيص ٩٢

٥,١,٣.الصياغة..... ١٣
٥,١,٤.التنفيذ..... ٢٣
٥,١,٥.الرصد والتقييم..... ٣٣
٥,٢.الركائز الشاملة لوضع السياسة الحضرية الوطنية ٣٣
٥,٢,١.المشاركة..... ٤٣
٥,٢,٢.تنمية القدرات..... ٥٣
٥,٢,٣.المشاريع الموضعية..... ٥٣
٦.الاستنتاجات ٦٣
المراجع ٧٣

قائمة أطر السياسة الحضرية الوطنية

الإطار ٤. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - شيلي: سياسة التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٤)..... ٧

الإطار ٦. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية ألمانيا - سياسة التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٢)..... ١٠

الإطار ١٠. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية نيبال - استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٥)..... ١٣

الإطار ١١. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية فيتنام - برنامج التطوير الحضري الوطني (٢٠٠٨)..... ١٣

الإطار ١٢. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية أوغندا - السياسة الحضرية الوطنية (٢٠١٣)..... ١٣

الإطار ١٤. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية الجمهورية التشيكية - مبادئ السياسة الحضرية (٢٠١٠)..... ١٤

الإطار ١٥. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - نيبال - استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٥)..... ١٥

الإطار ١٦. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية -المغرب - سياسة المدينة (٢٠١٢)..... ١٥

الإطار ١٨. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - شيلي: سياسة التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٤)..... ١٧

الإطار ٢٠. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - سياسة الأمم المتحدة في كولومبيا لتوحيد نظام المدن (٢٠١٤)..... ١٨

الإطار ٢١. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - تركيا: استراتيجية وخطة عمل التنمية الحضرية المتكاملة ٢٠١٠ - ٢٠٢٣ (٢٠١٠)..... ١٩

الإطار ٢٢. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - نيبال: استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٥)..... ٢٠

الإطار ٢٤. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - الفلبين: إطار التنمية الحضرية والإسكان على الصعيد الوطني (٢٠٠٩).... ٢١

الإطار ٢٥. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - أستراليا: السياسة الحضرية الوطنية (٢٠١١)..... ٢١

الإطار ٢٦. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - هندوراس: سياسة الإسكان والتنمية الحضرية (٢٠٠٥)..... ٢٢

الإطار ٢٧. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - نيجيريا: سياسة التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٥)..... ٢٢

الإطار ٢٨. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - جنوب إفريقيا: إطار التنمية الحضرية المتكاملة (٢٠١٦)..... ٢٣

الإطار ٣٠. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - نيجيريا: سياسة التنمية الحضرية الوطنية (٢٠٠١)..... ٢٥

الإطار ٣١. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - كولومبيا: السياسة الوطنية بشأن توحيد نظم المدن (٢٠١٤)..... ٢٥

الإطار ٣٢. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - جنوب إفريقيا: إطار التنمية الحضرية المتكاملة (٢٠١٦)..... ٢٦

الإطار ٣٣. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - تركيا: استراتيجية وخطة عمل التنمية الحضرية المتكاملة ٢٠١٠ - ٢٠٢٣ (٢٠١٠)..... ٢٧

الإطار ٣٤. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - كمبوديا: استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٨ (٢٠١٤)..... ٢٧

الإطار ٣٥. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - نيجيريا: إطار السياسة الحضرية الوطنية (٢٠١٢)..... ٢٧

الإطار ٣٦. اقتباس من السياسة الحضرية الوطنية - غانا: إطار السياسة الحضرية الوطنية (٢٠١٢)..... ٢٧

الإطار ٣٧. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - جنوب إفريقيا: إطار التنمية الحضرية المتكاملة (٢٠١٦)..... ٢٨

قائمة الإطارات المعيارية العالمية

الإطار ١. توجيه معياري عالمي - الأطر العالمية للتنمية الحضرية المستدامة ٣

الإطار ٢. توجيه معياري عالمي - الخطة الحضرية الوطنية..... ٤

الإطار ٣. توجيهات معيارية عالمية - السياسة الحضرية الوطنية إطار عمل استرشادي..... ٥

الإطار ١٩. توجيه معياري عالمي - سياسة الأمم المتحدة الورقة ٣: السياسة الحضرية الوطنية..... ١٨

الإطار ٣٨: توجيه معياري عالمي - سياسة الأمم المتحدة الورقة ٣: السياسة الحضرية الوطنية ٣٠

الإطار ٣٩: توجيه معياري عالمي – (مشروع) الخطة الحضرية الجديدة..... ٣٠

قائمة إطارات الأمثلة المحلية

الإطار ٥. الفلبين: تعميم متطلبات التخطيط للعمل المناخي لوحدات الحكم المحلي..... ٨

الإطار ٧. الدانمرك: تحويل إمدادات الطاقة كوسيلة لتحقيق تنمية منخفضة الكربون في كوبنهاغن ١٠

الإطار ٨. كوت ديفوار، والصين، وكينيا: تشجيع توليد الطاقة اللامركزية منخفضة الكربون..... ١١

الإطار ٩. سنغافورة ومدينة نيويورك: تنظيم استخدام الأراضي من أجل الحفاظ على الاستخدام العالي لوسائل النقل العام والحد من انبعاثات غازات الدفيئة ١٢

الإطار ١٣. البرازيل توفير مبان خضراء في ريسيفي..... ١٤

الإطار ١٧. جنوب أفريقيا: الحصول على الطاقة من مكبات النفايات في ديربان..... ١٦

الإطار ٢٣. استخدام منحنيات التكلفة للاسترشاد بها في بناء القدرة على الصمود المرونة في جنوب فلوريدا، الولايات المتحدة، وجورج تاون، غيانا ٢٠

الإطار ٢٩. فيجي: التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في لامي تاون..... ٢٤

قائمة الأشكال

الشكل ١: وضع السياسة الحضرية الوطنية..... ٥

الشكل ٢: المنهجية..... ٦

قائمة الصور

الصورة ١. الأمين العام بان كي مون يزرع أشجار المانغروف في تاراوا، ٤
الصورة ٢. صورة بالحاسوب لنهر وخطي الفيضان لمدة ٥٠ و١٠٠ عام ١٩
الصورة ٣. سيارة كهربائية في محطة شحن في هامبورغ، ألمانيا. ٢٨
الصورة ٤. مشاورات أصحاب المصلحة استعداداً لصندوق التكيف في لاوس. ٣٤
الصورة ٥. برعاية من مبادرة المدن وتغيُّر المناخ، ٣٥

الأسماء الموجزة والمختصرات

CCCI	مبادرة المدن وتغيُّر المناخ
GHC	غازات الدفيئة
Habitat III	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية المستدامة
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ
INDC	المساهمات المقررة المحددة وطنيا
NUF	السياسة الحضرية الوطنية
NUP	السياسة الحضرية الوطنية
UNEP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائ
UN-Habitat	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الملخص: توصيات بشأن معالجة تغيُّر المناخ في السياسة الحضرية الوطنية

السياسة الحضرية الوطنية هي أداة صُمِّمت للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من شأنها المساعدة في تحقيق تنمية حضرية أكثر استدامة. كما أنها تيسر إيجاد بيئة مواتية تسمح لأصحاب المصلحة بالاستفادة من الفرص الحضرية. وتعد الكيفية التي يتم بها معالجة تغيُّر المناخ في المدن والمستوطنات البشرية أحد أكثر التحديات إلحاحاً في مواجهة صانعي السياسات الحضرية في الآونة الحالية. يتضمن هذا الدليل توصيات حول الطريقة التي يمكن من خلالها تعميم هذه الاعتبارات في السياسة الحضرية الوطنية، الأمر الذي من شأنه المساعدة في تمكين الحكومات الوطنية، والحكومات المحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين من معالجة تغيُّر المناخ على نحو فعال. وتتمثل تلك التوصيات في ما يلي:

تعزيز التنمية الحضرية منخفضة الكربون ("التخفيف")

التوصية ١. تشجيع ودعم تطوير الخطط والاستراتيجيات على الصعيد المحلي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

التوصية ٢. التوصية ٢- (١) الحصول بشكل متزايد على الطاقة من مصادر منخفضة الكربون ومتجددة، بما في ذلك عن طريق توفير الطاقة اللامركزية أو الموزعة، و(٢) تشجيع استهلاك الطاقة على نحو أكثر كفاءة.

التوصية ٣. التوصية (١) تشجيع أنماط التنمية الاكثر فعالية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة،بما في ذلك عن طريق تقليل المسافة المقطوعة. وفي الوقت نفسه: (٢) تعزيز وسائل نقل أكثر استدامة.

التوصية ٤. الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال: (١) تصميم مباني جديدة وبناءها على نحو أكثر استدامة، و(٢) تجديد المباني القائمة.

التوصية ٥. جعل الإدارة البلدية للنفايات الصلبة والسائلة أكثر استدامة.

بناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ ("التكيف")

التوصية ٦. تعزيز البحوث التطبيقية في ما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بآثار تغيُّر المناخ، فضلاً عن المخاطر الأخرى، في المناطق الحضرية. توثيق النتائج للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات.

التوصية ٧. تشجيع ودعم تطوير تقييمات قابلية التأثر بتغيُّر المناخ على الصعيد المحلي والتي تشمل تحليلاً للقدرة على تحمل تغيُّر المناخ والقدرة على التكيف، للاسترشاد بها في صنع السياسات على جميع الأصعدة. تعزيز تقييمات المخاطر المتعددة.

التوصية ٨. تعزيز رسم خرائط لمناطق الخطر، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالمناخ التي قد تنشأ عبر الزمن.

التوصية ٩. تخطيط المستوطنات البشرية، وتنظيم استخدام الأراضي، وتوفير البنية التحتية والخدمات الحيوية بطريقة تراعي المخاطر وتبني القدرة على الصمود، بما في ذلك القدرة على تحمل تغيُّر المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشجيع ودعم الخطط والاستراتيجيات على الصعيد المحلي لبناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ.

التوصية ١٠. تحديد أولويات الإجراءات التي تبني قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة على الصمود. النهوض بالأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية في الموقع قدر الإمكان من أجل بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات والضغوط، بما في ذلك تلك الناجمة عن آثار تغيُّر المناخ.

التوصية ١١. كجزءٍ من جهود التكيف، تعزيز حماية النظم الإيكولوجية والمصدات الطبيعية وتجديدها.

التوصية ١٢. توفير الخطط الإقليمية كوسيلة لحماية النظم الإيكولوجية وصونها من "سوء التكيف".

معالجة حَوكمة المناخ الحضري

التوصية ١٣. تشجيع الاستقلال الذاتي المحلي وتنسيق الإجراءات الوطنية والمحلية في معالجة تغيُّر المناخ في المناطق الحضرية. اجراء عمل تعاوني عند اللزوم .

التوصية ١٤. توفير الموارد وبناء القدرات المؤسسية لمدراء الشؤون الحضرية للتصدي للتغيّر المناخي.

التوصية ١٥. زيادة الوعي العام بتغيُّر المناخ، بما في ذلك الفوائد المشتركة والفرص الاقتصادية.

التوصية ١٦. ضمان توافق وتكامل السياسات الحضرية الوطنية والقوانين والأنظمة وخطط الاستثمار بشكل تامٍ مع السياسات الوطنية الرامية إلى معالجة تغيُّر المناخ.

١. مقدمة

هذه الوثيقة موجهة في المقام الأول إلى صناع القرار وأصحاب المصلحة المشاركين في صياغة السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. يقدم هذا الدليل توجيهات حول الطريقة التي ينبغي أن تتصدى هذه السياسات الوطنية المعنية بالتحضر من خلالها لتغيُّر المناخ، وتمكين السلطات المحلية باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في هذا المضمار.

بُغْيَة الاستفادة من فرص التحضر، تنظر العديد من البلدان إلى السياسة الحضرية الوطنية باعتبارها أداة رئيسية يمكن للحكومات الاستعانة بها في تنسيق التنمية الحضرية. ولا يجري التشديد على أهمية السياسة الحضرية الوطنية على الصعيد القطري فحسب. إن اختيار السياسة الحضرية الوطنية كواحدة ضمن عشر وحدات سياساتية مواضيعية، استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية المستدامة (الموئل الثالث)، يطرح دليلاً على الاعتراف بأهمية السياسة الحضرية الوطنية في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة على الصعيد العالمي. للاطلاع على فقرات ذات صلة بالسياسة الحضرية الوطنية في الأطر العالمية والوثائق التوجيهية المعاصرة، انظر الإطارين ١ و٢.

الإطار ١. توجيه معياري عالمي - الأطر العالمية للتنمية الحضرية المستدامة

تتضمن الأحكام الواردة في الأطر العالمية الجديدة الرئيسية التي وضعت في عام ٢٠١٥ ذات الصلة بالسياسة الحضرية الوطنية أو الداعمة لها ما يلي:

- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) ، ولا سيما الهدف ١١-٣ (العمل بحلول عام ٢٠٣٠ على تعزيز التحضر الشامل والمستدام والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة والتكامل والاستدامة)، الهدف ١١-أ (دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية)، والهدف ١١-ب (العمل بحلول عام ٢٠٢٠ على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغيُّر المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع الأصعدة، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠)؛
- اتفاقية باريس، الاتفاقية العالمية لعام ٢٠١٥ لمعالجة تغيُّر المناخ، بما في ذلك الديباجة (إذ تدرك أهمية مشاركة جميع مستويات الحكم ومختلف الجهات الفاعلة، وفقاً للتشريعات الوطنية لكل من الأطراف، في معالجة تغيُّر المناخ)، والمادة ٦-٨ (ج) (تقر الأطراف بأهمية إتاحة نُهُج غير سوقية متكاملة وشمولية ومتوازنة الأطراف لمساعدتها في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، على نحو منسق وفعال، بما يشمل في جملة أمور التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، حسب الاقتضاء. وتهدف هذه النُهُج إلى ما يلي: إتاحة فرص للتنسيق بين مختلف الأدوات والترتيبات المؤسسية ذات الصلة.)؛
- إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث؛ الهدف العالمي على وجه الخصوص (هـ) (الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠)؛ المبدأ التوجيهي (و) (في حين أن الدور التمكيني والتوجيهي والتنسيقي الذي تضطلع به الحكومات الوطنية والاتحادية يبقى أساسياً، فإنه من الضروري تمكين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بوسائل تشمل توفير الموارد والحوافز وتخويل مسؤوليات اتخاذ القرارات، حسبما يقتضيه الأمر)؛ ومجال العمل ذو الأولية ٢ (أ) (تعميم وإدماج الحد من مخاطر الكوارث داخل جميع القطاعات؛ واستعراض وتعزيز اتساق وزيادة تطوير الأطر الوطنية والمحلية للقوانين والنظم والسياسات العامة، حسب الاقتضاء، التي توجه القطاعين العام والخاص).

الصورة ١. الأمين العام بان كي مون يزرع أشجار المانغروف في تاراوا، جزيرة مرجانية رئيسية في جزيرة كيريباتي في المحيط الهادئ. ثمة حاجة إلى جهد عالمي متضافر لعكس تأثير تغيُّر المناخ © مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/اسكندر ديبيبي

الإطار ٢. توجيه معياري عالمي - الخطة الحضرية الوطنية

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في كيتو، إكوادور، من المتوقع أن توافق الدول الأعضاء على خطة حضرية جديدة في مؤتمر الموئل الثالث. اللغة ذات الصلة من المسودة الحالية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) كما يلي:

- (مشروع) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة ٨٩ (وسنتخذ تدابير لإنشاء أطر قانونية وسياساتي، استنادا إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز، من أجل تعزيز قدرة الحكومات على التنفيذ الفعال للسياسات الحضرية الوطنية، حسب الاقتضاء، ودعمها بوصفها جهات مقررة للسياسات ومتخذِة للقرارات، بما يضمن، حسب الاقتضاء، اللامركزية المالية والسياسية والإدارية التي تقوم على مبدأ تفريـع السلطة)؛ و

في الفترة التي سبقت الموئل الثالث، قدمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مدخلات إلى الخطة الحضرية الجديدة من خلال سلسلة من أوراق السياسات. نصحت ورقة السياسة الخاصة بالسياسة الحضرية الوطنية (رقم ٣) بما يلي:

"ويجب أن تكون المدن في صميم الإجراءات المتخذة لمعالجة تغيُّر المناخ ... وسوف تتطلب مواجهة هذه التحديات آليات للتنسيق والمواءمة بين مختلف مستويات الحكومة في مجالات تصميم السياسات المناخية وتنفيذها على مستوى المدن ورصدها وتقييمها. وفي هذا الصدد، يمكن أن لأي سياسة حضرية وطنية أن تكون أداة رئيسية لتنسيق السياسات المناخية الوطنية والمحلية لتنفيذ اتفاق باريس الذي جرى التوصل إليه في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ]."

(الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦، الصفحة ٥)

يقدر المحللون أن المدن تنتج ما يتراوح بين ٣٧ و٤٩ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ ٢٠١٤ب). ومن خلال التركيز على قطاع الطاقة، تقدر وكالة الطاقة الدولية أن النسبة الحضرية من غازات الدفيئة العالمية المرتبطة بالطاقة سترتفع من حوالي ٦٧ في المائة حالياً إلى ٧٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ (وكالة الطاقة الدولية ٢٠٠٨). وفي الوقت ذاته، تعد المدن موطناً للعديد من المجتمعات المحلية (المكانية والاجتماعية) والبنية التحتية الحيوية الأكثر قابلية للتأثر بالآثار الناجمة عن الاحتباس الحراري.

من خلال المساهمات المقررة المحددة وطنياً التي تشكل جوهر اتفاقية باريس للمناخ (٢٠١٥)، حدد العديد من الأطراف المدن والمستوطنات الحضرية كشركاء تنفيذيين رئيسيين في تحقيق أهدافهم[1]. لذا يلزم أن تعالج السياسة الحضرية الوطنية تغيُّر المناخ. ومع الاستفادة من المساهمات على الصعيدين الإقليمي والمحلي ومن خلال اتباع نهج قطاعي متوازن، يتيح الاضطلاع بجهد حكومي منسق على الصعيد الوطني من خلال سياسة حضرية وطنية الفرصة لتطوير رؤية حضرية شاملة ومنسقة على مستوى البلدان. توفر السياسات الحضرية الوطنية وسيلة ممتازة لتعميم مبادئ التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه - وهما موضوعان مترابطان ارتباطاً وثيقاً - في المناطق الحضرية، ولتنسيق هذا التعميم مع السياسات القطاعية الحضرية الأخرى مثل تطوير البنية التحتية والإسكان والخدمات الأساسية، وهلم جرا (انظر **التوصية ١٦**).

وضع السياسة الحضرية الوطنية

تعد السياسة الحضرية الوطنية أداة مهمة متاحة للحكومات التي تسعى لإدارة التحضر السريع وتوجيهه، وتحويل التحضر إلى تأثير إيجابي مع استيعاب ضغوطها الحتمية. ووفقاً لموئل الأمم المتحدة، يقصد بالسياسة الحضرية الوطنية:

عملية وضع السياسة الحضرية الوطنية التابعة لموئل الأمم المتحدة والتي تتكون من خمس مراحل وثلاث ركائز. وكما هو مبين في الشكل ١، تتمثل مراحل وضع السياسة الحضرية الوطنية في ما يلي: الجدوى، والتشخيص، والصياغة، والتنفيذ، والرصد والتقييم. إما الركائز الثلاث فهي: المشاركة، وتنمية القدرات، ومشاريع الموضعية. انظر السياسة الحضرية الوطنية: إطار عمل استرشادي للأوصاف ومزيد من المعلومات الأساسية حول هذه المراحل والركائز.

الإطار ٣. توجيهات معيارية عالمية - السياسة الحضرية الوطنية إطار عمل استرشادي

"مجموعة متساوقة من القرارات المستمدة من خلال عملية تداولية تقودها الحكومة لتنسيق وحشد جهات فاعلة متنوعة من أجل رؤية مشتركة وهدف مشترك بُغْيَة الترويج لمزيد من التنمية الحضرية التحولية والمنتجة والشاملة والقادرة على الصمود على المدى الطويل."

(موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٥ب، الصفحة ٧)

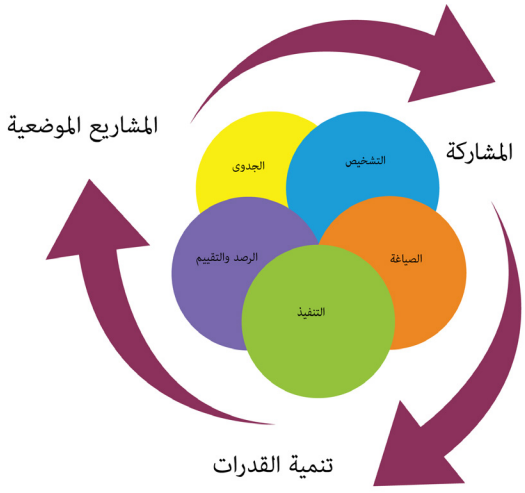

الشكل ١: وضع السياسة الحضرية الوطنية

1 يُظهر بحث مقارن أن ما يقرب من ثلثي المساهمات المحددة وطنياً تحقق ذلك؛ انظر بحثاً سيصدر عن موئل الأمم المتحدة قريباً (2016؛ معلق).

منهجية الدراسة

اشتمل تطوير هذا الدليل (على النحو الموضح في الشكل ٢) على استعراض ٣٤ سياسة حضرية وطنية (١٣ منها في أفريقيا، و١٣ في آسيا والمحيط الهادئ، و٥ في أمريكا اللاتينية، و٣ في أوروبا). ومن بين ٢٦ من هذه السياسات، استخلصنا أمثلة عن كيفية مساعدة صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم في تمهيد الطريق لاتخاذ إجراءات مناخية فاعلة في المناطق الحضرية، ولمشاركة السلطات المحلية في تلك الجهود. تظهر هذه الاقتباسات في أطر باللون الأخضر.

لا يوصي الدليل بالضرورة بنسخ هذه السياسات حرفياً؛ ومع ذلك، تُظهر هذه الاقتباسات كيف تتصدى العديد من البلدان بالفعل لتغيُّر المناخ في وثائق السياسة الحضرية الوطنية الخاصة بها، ومن ثم فقد يكون من المناسب تكييفها مع السياقات المحلية حسب الضرورة. تتضمن الأطر الأخرى (باللون الأسود) حالات دراسية توضح كيف يمكن أن يفضي تنفيذ مثل هذه السياسات إلى اتخاذ إجراءات على أرض الواقع، وتسليط الضوء على قابلية تطبيق توصيات محددة في مراحل مختلفة أثناء وضع السياسة الحضرية الوطنية. توفر الأطر باللون الأرجواني اقتباسات من التوجيهات المعيارية العالمية. يوفر الدليل أيضاً روابط لعدد محدود من الموارد الإضافية.

وبناء على ذلك (١) تم تنظيم التوصيات الواردة في هذا الدليل على النحو التالي: (٢) تعزيز التنمية الحضرية منخفضة الكربون ("التخفيف")، و(٣) بناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ ("التكيف")، و(٤) إدارة المناخ الحضري، وتشمل موضوع الحوكمة على المستويات المختلفة . يتبع ذلك (٥) مناقشة حول كيفية تطبيق هذه التوصيات أثناء عملية صنع السياسات و(٦) الخاتمة.

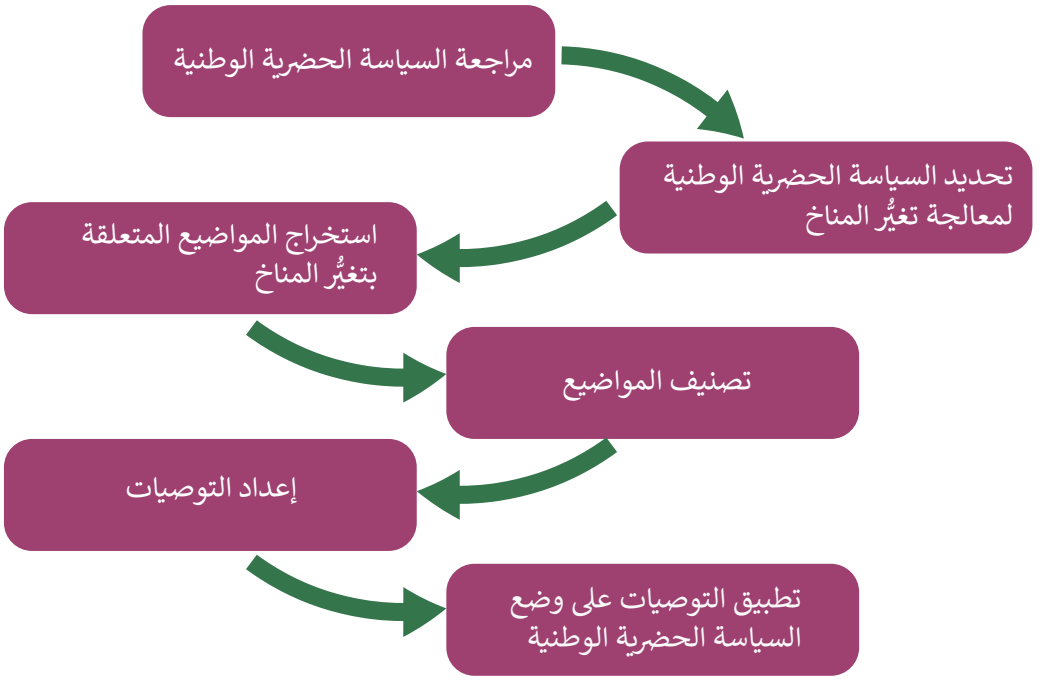

الشكل ٢: المنهجية

٢. تعزيز التنمية الحضرية منخفضة الكربون (”التخفيف“)

يفيد التقرير العالمي بشأن المستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١١ب) أن نسبة انبعاثات غازات الدفيئة التي يسببها الإنسان من المدن تتراوح بين ٤٠ و٧٠ في المائة، باستخدام الأرقام القائمة على الإنتاج (أي الأرقام المحسوبة عن طريق إضافة انبعاثات غازات الدفيئة من الهيئات الواقعة داخل المدن)، وما بين ٦٠ و٧٠ في المائة إذا استُخدمت طريقة قائمة على الاستهلاك (أي الأرقام المحسوبة عن طريق إضافة انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إنتاج جميع السلع التي يستهلكها سكان الحضر، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للإنتاج). ويُعزى العديد من هذه الانبعاثات إلى عددٍ قليلٍ من القطاعات ذات البُعد الحضري القوي، بما في ذلك المباني، والنقل، وإدارة النفايات. تسعى التنمية منخفضة الكربون إلى ”فصل“ الانبعاثات عن النمو الاقتصادي، والتشديد على خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى جانب دعم النمو الاجتماعي الاقتصادي الذي ينبغي أن يُستمد من عملية تحضر جيدة التخطيط. يمكن للسياسة الحضرية الوطنية أن تعزز التنمية الحضرية منخفضة الكربون بعدة طرق مهمة، على النحو التالي.

التوصية ١. تشجيع ودعم تطوير الخطط والاستراتيجيات على الصعيد المحلي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

توفر الاستراتيجيات والخطط المحلية أداة أساسية لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة (انظر الإطار ٤). وتوفر مثل هذه الخطط خريطة طريق للإجراءات متعددة القطاعات التي يمكن أن تفضي إلى تحقيق أهداف خفض الانبعاثات الطموحة. ولذا يسعى التخطيط إلى تجنب اتباع نهج عشوائي لا يمكن التحكم فيه وغير استراتيجي للحد من الانبعاثات. ويمكن أن يساهم خفض انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى السلطة المحلية، وتنسيق العمل المحلي على الصعيدين الوطني والإقليمي بقوة في تعزيز الأهداف الوطنية الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة. ويفضل تبني النهج التشاركي لضمان التخطيط الشامل والفاعل.

الإطار ٤. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - شيلي: سياسة التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٤)

”تشجيع تطوير **استراتيجيات الاستدامة المحلية** وتنفيذها ... من أجل استهلاك الطاقة والمياه **والوقود الأحفوري** بشكل فاعل .... تشجيع دمج كفاءة الطاقة وتكنولوجيات المناخ الحيوي في المستوطنات البشرية على **مستويات مختلفة** - المساكن أو المباني أو قطع الأراضي أو الأحياء أو المدن - وفي **النظم الحضرية المختلفة** ... حسب الاقتضاء لكل موقع..

(القسمان ٣-٣-١ و٣-٣-٤، أضيفا بخط **عريض**)

قد تجد بعض المدن والبلدات الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة منها أنه من المفيد إنشاء استراتيجية أو خطة خفض الانبعاثات الخاصة بها بشأن قوائم جرد انبعاثات غازات الدفيئة الأساسية. ويمكن لهذه الدراسة الأساسية، والتي قد تسلط الضوء على سبيل المثال على القطاعات ذات المصدر الأكبر للانبعاثات، أن تشدد على اتخاذ مزيد من القرارات الاستراتيجية.

في حين تكتسي التوصية الحالية أهمية بالغة، ينبغي على صانعي السياسات تطبيقها بحذر، حتى لا تفضي إلى إثقال كاهل المخططين المحليين بمتطلبات تخطيط جديدة. وقد تؤدي أطر التخطيط إما إلى وضع خطط عمل مناخية قائمة بذاتها، أو تعميم العمل المناخي في الخطط التنظيمية القائمة. وينطوي كلا النهجين على ايجابيات وسلبيات: قد تستلزم الخطة القائمة بذاتها، على سبيل المثال، الحصول على قدر أكبر ومباشر من التمويل المتعلق بالمناخ، في حين أن تعميم العمل المناخي قد يضع عبئاً إدارياً أقل على المخططين على مستوى البلديات. وللحصول على مثال بشأن إحدى البلدان التي عملت مؤخراً على تعميم متطلبات التخطيط المحلي الخاصة بها وفي الوقت ذاته التكليف بتخطيط العمل المناخي كوظيفة محلية، (انظر الإطار ٥).

الإطار ٥. الفلبين: تعميم متطلبات التخطيط للعمل المناخي لوحدات الحكم المحلي

منظر لأحد شوارع سورسوجون، الفلبين © موئل الأمم المتحدة/جون بالما

في عام ٢٠٠٩، أصدرت **الفلبين** قانون رائداً في ما يتعلق بتغيُّر المناخ. وينظر هذا القانون إلى وحدات الحكم المحلي باعتبارها "وكالات رائدة" في معالجة تغيُّر المناخ. ويتطلب القانون من حكومات البلديات والمدن "اعتبار التكيف مع تغيُّر المناخ إحدى وظائفها الاعتيادية"، ويشدد على أن تقوم وحدات الحكم المحلي بإعداد خطط العمل المحلية المتعلقة بتغيُّر المناخ وتحديثها بانتظام. وفي الوقت ذاته، يشدد القانون على أنه "يقع على عاتق الحكومة الوطنية مسؤولية تقديم المساعدة الفنية والمالية لوحدات الحكم المحلي لوضع هذه الخطط" (القسم. ١٤.

عقب إقرار هذا القانون، شرعت وزارة الداخلية والحكومة المحلية في بناء قدرات المسؤولين المحليين في مجال التخطيط للعمل المناخي. واستُهِل هذا الجهد في وقت كانت الحكومة تنتهي فيه من عملية تعميم متطلبات التخطيط المحلي. وجمعت هذه العملية الأخيرة مجموعة متباينة من متطلبات التخطيط على الصعيد المحلي في أداتين رئيسيتين للتخطيط هما خطة استخدام الأراضي الشاملة، وخطة التنمية الشاملة.

وعلى إثر هذا الزخم، وفي إطار تنفيذها لقانون تغيُّر المناخ، شددت وزارة الداخلية والحكومة المحلية من خلال بناء القدرات على تعميم التخطيط للعمل المناخي في هاتين الخطتين القانونيتين. وفي المبادئ التوجيهية الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، دعت وزارة الداخلية والحكومة المحلية وحدات الحكم المحلي إلى "تعميم أو دمج الإجراءات والسياسات ذات الأولوية المحددة المتعلقة [بالمناخ] في خطط وبرامج الاستثمار الحالية لدى وحدات الحكم المحلي المفوضة". وفي الوقت ذاته، سمحت وزارة الداخلية والحكومة المحلية لوحدات الحكم المحلي باختيار "وضع خطة قائمة بذاتها بشأن إجراءات تغيُّر المناخ التي يمكن استخدامها في كتابة المقترح أو تطوير المشروع للحصول على التمويل" (وزارة الداخلية والحكومة المحلية ٢٠١٤). يعد بناء القدرات اللازمة لتمكين المسؤولين المحليين من الامتثال الكامل لمتطلبات التخطيط هذه عملية مستمرة.

المصادر: كيهو وآخرون (٢٠١٣)، ومكتب موئل الأمم المتحدة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (٢٠١٦).

لا ينبغي أن يُنظر إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة باعتباره واجباً إضافياً ملقى على عاتق أصحاب المصلحة، بل كفرصة لمعالجة أولويات التنمية الرئيسية من خلال التنمية منخفضة الكربون. وبصورة عامة، يمكن أن تعزز السياسة الحضرية الوطنية بفاعلية الاقتصاد الأخضر، مما يوفر الفرصة للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في خضرنة الاقتصاد. ويعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل من المخاطر البيئية وندرة المواد الايكولوجية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١١). وقد تعزز السياسة الحضرية الوطنية هذه المبادرات.

وفي ما يلي **الموارد** المختارة للتخطيط منخفض الكربون على مستوى المدن:

- يسلط **تحدي ساعة الأرض للمدن** الضوء على المدن التي تنفذ خطط عمل طموحة بشأن المناخ (http://www.worldwildlife.org/pages/earth-hour-city-challenge).
- يلتزم رؤساء البلديات الذين وقعوا على **ميثاق رؤساء البلديات** بالتخطيط (https://www.compactofmayors.org/) للعمل بشأن المناخ على مدى ثلاث سنوات.
- تقدم **المبادئ التوجيهية للتخطيط للعمل المناخي في المدن** توجيهات بشأن تخطيط العمل المناخي، بما في ذلك المحتويات المقترحة لهذه الخطة. يقدم مرفق هذا المنشور روابط لموارد إضافية، بما في ذلك المزيد من الدعم التفصيلي للقرار وأدوات بناء القدرات (http://unhabitat.org/books/guiding-principles-for-city-climate-action-planning/)
- يقدم **مشروع تعزيز استراتيجيات التنمية الحضرية منخفضة الانبعاثات** أدوات وموارد للتنمية الحضرية منخفضة الانبعاثات (http://iclei.org/urbanleds/).
- يشجع **تحالف المدن المحايدة للكربون** التخطيط طويل الأجل للحد بشكل كبير من انبعاثات الكربون (http://usdn.org/public/page/CNCA/١٣).
- يقدم **البروتوكول العالمي لانبعاثات غازات الدفيئة** على نطاق المجتمع منهجية لحصر الانبعاثات بطريقة تتسق مع التقارير على الصعيد الوطني (http://www.ghgprotocol.org/cityaccounting).
- **مبادرة الاقتصاد الأخضر** التي تهدف إلى تحفيز صانعي السياسات من أجل دعم الاستثمارات البيئية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة (http://www.unep.org/greeneconomy/).

التوصية ٢. التوصية ٢- (١) الحصول بشكل متزايد على الطاقة من مصادر منخفضة الكربون ومتجددة، بما في ذلك عن طريق توفير الطاقة اللامركزية أو الموزعة، و(٢) تشجيع استهلاك الطاقة على نحو أكثر كفاءة.

في عام ٢٠١٠، انبعث أكثر من ثلث (٣٥ في المائة) غازات الدفيئة بشرية المنشأ من قطاع إمداد الطاقة (الفريق العامل الثالث بتقرير التقييم الخامس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، ٢٠١٤) ولذلك يعد التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة البديلة نهجاً أساسياً للحد من الانبعاثات والعمل على تحديث الطاقة (انظر **الإطار ٦**).

في معظم البلدان، لطالما كان توليد الطاقة مسؤولية يُضطلع بها على الصعيد الوطني، فضلاً عن توزيع الطاقة على مسافات طويلة. بيْد أن العالم آخذ في التغيُّر. وتساهم التحسينات في الخلايا الكهروضوئية، إلى جانب انخفاض أسعار الألواح الشمسية والتطورات الأخرى، في توسيع نطاق الانفتاح على الطاقة اللامركزية ("الموزعة")، مع احتمال اضطلاع الحكومات المحلية بدور أكبر.

الإطار ٦. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية ألمانيا - سياسة التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٢)

"يمكن فقط مع **زيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة** ترك عصر الطاقة الأحفورية الرخيصة." ولن يكون من الممكن تقديم مساهمة فاعلة في مجال مكافحة تغيُّر المناخ إلا من خلال القيام بذلك. وسيجري من خلال **خطة استراتيجية مناسبة للطاقة ربط معايير التصميم الحضري العالية، والمباني الموفرة للطاقة، وتوفير الطاقة من مصادر متجددة** بمفهوم التجديد حتى يتسنى إشراك السكان في العقارات السكنية القائمة في تحديث الطاقة العادل اجتماعياً".

(القسمان ٣ و٤، أضيفا بخط **عريض**)

تعد الدانمرك واحدة من البلدان التي أتاحت الفرصة للسلطات المحلية وشركات الطاقة للاضطلاع بدور في توفير الطاقة من المصادر اللامركزية؛ وشجعت هذه السياسة الوطنية المستخدمة منذ عقود مدنا مثل كوبنهاغن على اتخاذ إجراءات طموحة للحد من الانبعاثات (انظر الإطار ٧). واليوم، قد تكون مثل هذه الأساليب ملائمة في الجنوب العالمي أيضاً. ويشير الباحثون في مجال المناخ إلى أنه بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه فجوة في البنية التحتية للطاقة، قد يمثل التوليد اللامركزي للطاقة استراتيجية مناسبة لزيادة الوصول إلى الطاقة مع التحول في الوقت ذاته إلى مصادر الطاقة المتجددة (الفريق العامل الثالث بتقرير التقييم الخامس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، ٢٠١٤). توجد بالفعل أمثلة عديدة على ذلك (انظر الإطار ٨).

الإطار ٧. الدانمرك: تحويل إمدادات الطاقة كوسيلة لتحقيق تنمية منخفضة الكربون في كوبنهاغن

توربينات الرياح على طول خط ساحل كوبنهاغن © سكارلسون

على مدار عقود، مكنت حكومة الدانمرك السلطات المحلية وشركات الطاقة المحلية للاضطلاع بدور في توفير الطاقة من مصادر لامركزية. وفي السنوات الأخيرة، شجع هذا الإجراء (إلى جانب عوامل أخرى) **كوبنهاغن** على بذل جهود طموحة هادفة للحد من الانبعاثات. وأعلنت صراحة عن هدفها الرامي إلى أن تصبح محايدة للكربون بحلول عام ٢٠٢٥. وبحلول عام ٢٠١٤، استطاعت خفض إجمالي انبعاثاتها السنوية بالفعل ابتداء من سنة الأساس ٢٠٠٥ بنسبة ٣١ في المائة.

يمثل تحويل إمدادات الطاقة في المدينة جزءاً مهماً من استراتيجية كوبنهاغن. وتتضمن خطط هذه المدينة الهادفة لمواصلة الحد من الانبعاثات إنشاء نحو ١٠٠ توربين رياح، وجعل نظام التدفئة لديها محايداً للكربون.

الإطار ٨. كوت ديفوار، والصين، وكينيا: تشجيع توليد الطاقة اللامركزية منخفضة الكربون

سخانات المياه بالطاقة الشمسية في المجمعات السكنية المبنية حديثاً في هانشون، الصين © موئل الأمم المتحدة/أليساندرو سكوتي

تتضمن أمثلة توليد الطاقة اللامركزية منخفضة الكربون خارج بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما يلي:

- تطوير مشاريع تحويل النفايات الصلبة البلدية إلى طاقة، على سبيل المثال، في **أبيدجان**، كوت ديفوار
- تركيب سخانات المياه بالطاقة الشمسية، على سبيل المثال، في **هانشون**، الصين
- تنظيم سخانات المياه بالطاقة الشمسية، على سبيل المثال، **نيروبي** في كينيا

حتى في حين أن التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة يعد استراتيجية مهمة بشكل أساسي، من الواضح أن تعزيز الاستخدام الأكثر كفاءة للطاقة يتسم بكونه نهجاً تكميلياً قيماً.

٣-٥) ثلاث قطاعات حضرية – النقل، والمباني، والنفايات - التي تعد مصادر رئيسية لانبعاثات غازات الدفيئة. علاوة على ذلك، تنطوي هذه القطاعات على تكنولوجيات متطورة؛ وغالباً ما يؤدي اعتمادها إلى تحقيق وفورات مالية كبيرة بمرور الوقت، حتى مع الحد الانبعاثات. وتمثل هذه القطاعات بالتالي أهدافاً رئيسية للعمل المنسق. وبالإضافة إلى ذلك

تتناول **التوصية ٣** العلاقة المكانية الهامة بين تخطيط استخدام الأراضي والنقل.

التوصية ٣. التوصية (١) تشجيع أنماط التنمية التي تفضي بدرجة أكبر إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة، بما في ذلك عن طريق تقليل المسافة المقطوعة. وفي الوقت نفسه: (٢) تعزيز وسائل نقل أكثر استدامة.

ترتبط أنظمة استخدام الأراضي والنقل ارتباطاً وثيقاً. ويمثل ضمان عمل خطط استخدام الأراضي والنقل معاً لتحقيق نفس الأهداف نهجاً قوياً وطويل الأمد للحد من الانبعاثات (انظر الإطار ٩). ويمكن لمثل هذه النُهج، على وجه الخصوص، أن تخفض الانبعاثات المرتبطة بالنقل، التي مثلت نحو ١٤ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة بشرية المنشأ في عام ٢٠١٠

(الفريق العامل الثالث بتقرير التقييم الخامس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، ٢٠١٤)

الإطار ٩. سنغافورة ومدينة نيويورك: تنظيم استخدام الأراضي من أجل الحفاظ على الاستخدام العالي لوسائل النقل العام والحد من انبعاثات غازات الدفيئة

تبادل نظام النقل في سنغافورة © ستريتس تايمز

في نيويورك، تستعين ٣٦ في المائة من رحلات التنقل بوسائل النقل العام. وتأتي هذه النسبة العالية نسبياً من استخدام وسائل النقل العام في مدينة مرتفعة الدخل ثمرة سياسة متعمدة للتركيز المكاني من خلال زيادة نسب المساحة الأرضية وتنويع استخدام الأراضي من خلال تقسيم المناطق المختلط. وجرى تنسيق هذه التدابير مع إزالة مواقف السيارات في الشوارع بشكل تدريجي وإجراء تحسينات مستمرة على نظام النقل من أجل تشجيع زيادة استخدام وسائل النقل العام.

بالمثل، أعطت سنغافورة، وهي مدينة أخرى مرتفعة الدخل، الأولوية للتنمية الموجهة نحو استخدام وسائل النقل العام والبنية الحضرية المدمجة بالإضافة إلى تقسيم المناطق متعددة الاستخدامات في تخطيطها الإنمائي طويل الأجل. وتشمل الإجراءات التي لا تشجع على استخدام السيارات الخاصة فرض ضرائب مرتفعة نسبياً على المركبات الخاصة والوقود، وإدارة مواقف السيارات، ونظام حصص المركبات، ورسوم الازدحام. وفي الوقت ذاته، استثمرت المدينة في إدخال تحسينات على نظام النقل العام. وفي سنغافورة، يجري ٥٢ في المائة من رحلات التنقل باستخدام وسائل النقل العام. وفي كلتا المدينتين، ظل مستوى استخدام النقل العام ثابتاً نسبياً.

المصدر: بيرتاود وآخرون (٢٠٠٩) ، [ص ٣٢-٣٩]

تبعاً للظروف، تتضمن بعض نهج التخطيط التي يمكن أن تعزز أنماط استخدام الأراضي والنقل الأكثر استدامة ما يلي:

- التنمية الموجهة نحو استخدام وسائل النقل العام؛
- التنمية المدمجة؛
- التكثيف، بما في ذلك من خلال الإملاء؛
- التنمية متعددة الاستخدامات؛ و
- إعادة تطوير المواقع الملوثة.

يجب أن تعطي سياسة النقل الأولوية للمشي، وركوب الدراجات، ثم النقل العام على المركبات الخاصة. يخدم النقل النشط أيضاً غرض تحسين الصحة العامة. بالإضافة إلى تعزيز تنقل حضري أكثر كفاءة، فإن التنمية المدمجة (انظر الإطار ١٠) قد تعزز أيضاً الكفاءات في توفير الخدمات الشبكية الأخرى أيضاً، على سبيل المثال، مياه الشرب، والتدفئة الحضرية. وينبغي تشجيع التكثيف (انظر الإطار ١١) في المناطق الحضرية المعاصرة المترامية الأطراف أو غير المستغلة بشكل كاف.

الإطار ١٠. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية نيبال - استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٥)

"تعطى الأولوية **للمستوطنات المدمجة** بدلاً من المستوطنات المبعثرة".

(القسم ١-٢-٦؛ أضيف بخط عريض)

الإطار ١١. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية فيتنام - برنامج التطوير الحضري الوطني (٢٠٠٨)

"سياسات **تكثيف المدن الداخلية** - قد تكون الأقسام غير المستغلة بالكامل من المدن الداخلية قادرة على استيعاب كثافات أعلى، غير أنه ينبغي تقييم التكثيف بشكل حاسم لضمان استخدام الأراضي على نحو فاعل ومثالي ومستدام."

(القسم ٦,٥؛ أضيف بخط **عريض**)

التوصية ٤. الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال: (١) تصميم مباني جديدة وبناءها على نحو أكثر استدامة، و(٢) تجديد المباني القائمة.

في عام ٢٠١٠، استأثر قطاع البناء مباشرة بنسبة ٦,٤ في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بشرية المنشأ.وأدى إضافة الانبعاثات غير المباشرة إلى زيادة هذه النسبة إلى ١٩ في المائة (الفريق العامل الثالث بتقرير التقييم الخامس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، ٢٠١٤). وفي الوقت ذاته، خلص محللو شركة ماكينزي وشركاؤه إلى أن "نحو ٧٥ في المائة من إجمالي إمكانات الحد من الانبعاثات في قطاع البناء تُحرز فوائد اقتصادية كبيرة، مع توفر باقي هذه الإمكانات بتكلفة منخفضة للغاية" (ماكينزي ٢٠٠٩).

ويمكن للسياسة الحضرية الوطنية أن تساعد في الحد من الانبعاثات من هذا القطاع، أولاً عن طريق تعزيز تصميم المباني الجديدة التي تساهم في الحد من الانبعاثات وبنائها على نحو أكثر استدامة (انظر **الإطارين ١٢** و**١٣**).

الإطار ١٢. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية أوغندا - السياسة الحضرية الوطنية (٢٠١٣)

"تعزيز استخدام [أسطح]المنازل المنتجة لتقليل متطلبات التدفئة والتبريد وبالتالي [الحد من] الانبعاثات وتوفير التكاليف والحد من التصريف وتمكين جمع المياه وتحسين القيمة الجمالية ونوعية الهواء".

(القسم ٥؛ أضيف بخط **عريض**)

الإطار ١٣. البرازيل توفير مبان خضراء في ريسيفي

غطاء نباتي مزروع على سطح منزل في ريسيفي © أبارتامينتو

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصدر مجلس مدينة **ريسيفي** بالبرازيل قانون الأسطح الخضراء البلدية (١٥/١٨,١١٢). وينص هذا القانون على تغطية أسطح جميع المباني التي تزيد عن أربعة طوابق والمباني التجارية التي تزيد مساحتها عن ٤٠٠ متر مربع بالأغطية النباتية المحلية.

تمثل الأسطح الخضراء أحد أجزاء خطة عمل ريسيفي للتنمية منخفضة الانبعاثات. سيدخل نظام اعتماد المباني الخضراء للمباني التجارية والسكنية والعامة حيز التنفيذ في عام ٢٠١٦. وتعزز هذه المبادرة تجميع مياه الأمطار، وكفاءة الطاقة، والتصميم المستدام، واستخدام المواد القابلة لإعادة التدوير في المباني. وتتناول التدابير الإضافية القطاعات الأخرى. وخلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، شاركت ريسيفي في مشروع تعزيز استراتيجيات التنمية الحضرية منخفضة الانبعاثات، والذي مولته المفوضية الأوروبية ونفذه موئل الأمم المتحدة والحكومات المحلية من أجل الاستدامة (http://urbanleds.iclei.org/).

المصدر: موئل الأمم المتحدة والحكومات المحلية من أجل الاستدامة (٢٠١٥)

ثانياً، يمكن للسياسة الحضرية الوطنية أن تعزز تجديد المباني القائمة (انظر الإطار ١٤). ويمكن أن يقدم تجديد المباني الحكومية دليلاً على فوائد ذلك وأن يشجع القطاعين العام الخاص على الاقتداء بهذا المسعى.

الإطار ١٤. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية الجمهورية التشيكية - مبادئ السياسة الحضرية (٢٠١٠)

"ينبغي توجيه الإجراءات الفاعلة نحو الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتوفير الوقود والطاقة، **والنهوض بالمباني وزيادة كفاءة الطاقة،** وتركيب العزل الحراري ..."

(القسم ٥. المبدأ ٥؛ أضيف **بخط عريض**)

قد تؤثر الاختلافات الإنمائية على الأماكن التي تنطوي على أكبر عدد من الفرص للحد من الانبعاثات في قطاع البناء. وقد يتاح للبلدان المتقدمة فرصاً أكبر في تجديد المباني القائمة وزيادة استخدام التكنولوجيات الموفرة للطاقة، في حين قد تحظى البلدان النامية بفرصة تصميم بناء جديد موفر للطاقة، ويكتسي هذا أهمية خاصة في ضوء طفرات البناء الجارية أو المتوقعة في عدد من البلدان في الجنوب العالمي (ماكينزي ٢٠٠٩).

المصدر

مجالس الأبنية الخضراء هي منظمات مهنية يقودها القطاع الخاص ويمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تحول البلدان إلى المباني منخفضة الكربون. ويمكن لهذه المجالس تكييف نظم تصنيف المباني مع الظروف المحلية، ودعم تنظيم البناء المحسن وبناء قدرات أعضائها في التكنولوجيات الجديدة (http://www.worldgbc.org/).

التوصية ٥. جعل الإدارة البلدية للنفايات الصلبة والسائلة أكثر استدامة.

قدّر المحللون إجمالي كمية النفايات الصلبة البلدية المتولدة على مستوى العالم بنحو ١,٥ جيجا طن سنوياً (الفريق العامل الثالث التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، ٢٠١٤). تعتبر مكبات النفايات مصدراً رئيسياً للميثان - وهي مصدر فعال بشكل خاص للغازات الدفيئة .

يمكن أن تهدف السياسة الحضرية الوطنية إلى الحد من الانبعاثات الناجمة عن النفايات الصلبة الواردة من البلديات (انظر **الإطار ١٥**)، وكذلك مياه الصرف الصحي (انظر **الإطار ١٦**)، من خلال تحسين الإدارة. وفي التسلسل الهرمي لإدارة النفايات، يتمثل الحل الأفضل في تجنب النفايات والحد منها تماماً، يليه إعادة استخدام المواد، وإعادة تدوير النفايات. ويُفضل إلى حد كبير استعادة الطاقة من النفايات، بما في ذلك استعادة الميثان من مكبات النفايات (انظر **الإطار ١٧**)، بدلا من السماح للميثان بالتسرب من مكبات النفايات هذه أو حرق النفايات في الهواء الطلق أو إلقاء النفايات (الفريق العامل الثالث التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، ٢٠١٤). يشجع الاستشهاد بالسياسة الحضرية الوطنية في نيبال (الإطار ١٥) أيضاً على تبني اثنين من الممارسات الأخرى المناسبة لهذا القطاع: الشراكة مع كل من المجتمع والقطاع الخاص لتقديم الخدمات، وبناء القدرات البلدية لتحسين إدارة النفايات (انظر أيضاً **التوصية ١٤** بشأن بناء القدرات المؤسسية).

الإطار ١٥. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - نيبال - استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٥)

"في ما يتعلق **بإدارة النفايات الصلبة**، جرى اقتراح تغطية كاملة لجمع إدارة النفايات للمناطق الحضرية. وتشمل الاستراتيجيات التركيز على فرز النفايات وجمعها بقيادة المجتمع؛ والشراكة بين القطاعين العام والخاص في جمع النفايات وإدارتها؛ واعتماد مواقع مكبات النفايات الصحية كاستراتيجية انتقالية بهدف تعزيز **(الخفض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير)** على مستوى الأسرة المعيشية/المجتمع المحلي؛ وإنشاء وحدات مخصصة ومكثفة لإدارة النفايات الصلبة في جميع البلديات".

(القسم ٤-٩، أضيف بخط عريض)

الإطار ١٦. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية -المغرب - سياسة المدينة (٢٠١٢)

"إضفاء الطابع العالمي على نظام **معالجة النفايات الصلبة والسائلة** ".

(الصفحة ١٤؛ أضيفت بخط **عريض**)

الإطار ١٧. جنوب أفريقيا: الحصول على الطاقة من مكبات النفايات في ديربان

مشروع مكب النفايات إلى كهرباء ديربان © فاونتن جرين إنيرجي

عملت وحدة النفايات الصلبة في ديربان مع البنك الدولي لإنشاء مشروعين محليين لتحويل غاز مكبات النفايات إلى الكهرباء في ديربان. المشروع الأول هو مشروع تجريبي في ماريانهيل، يتكون من محرك قدرة ١ ميغاواط، ويستوعب ما بين ٤٥٠ و٧٠٠ طن يومياً. ويحتوي المشروع على ١٣ بئراً رأسية وستة آبار أفقية، غير أنه سيجري توسعة عدد الآبار والمحركات مع زيادة كمية النفايات. ويعد موقع مقلب النفايات الثاني في بيساسار أحد أكبر المواقع في جنوب إفريقيا: يتكون من ست محركات سعة ١,٠ ميغاواط ومحرك واحد بقدرة ٠,٥ ميغاواط، مع وجود قدرة تستوعب محركاً إضافياً. ويستوعب مكب النفايات بيساسار ما يتراوح بين ٣٥٠٠ طن و٥٠٠٠ طن يومياً. يحتوي المشروع على ٧٧ بئراً رأسية و٧٧ بئراً أفقية.

كان مشروع تحويل غاز مكبات النفايات إلى الكهرباء هو ثاني مشروع مسجل لآلية التنمية النظيفة في جنوب أفريقيا والأول من نوعه في أفريقيا. واعتباراً من عام ٢٠١٢، أنتج المشروع كهرباء بقيمة ٤٨ مليون راند جنوب أفريقي. ومن المتوقع أن يساهم المشروع على مدى ٢١ عاماً في خفض ٣,٨ طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبالإضافة إلى ذلك، اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٣، صدر ٣٩,٤٧٢ اعتماداً لخفض الانبعاثات المعتمد للمشروع.

المصدر: موئل الأمم المتحدة، (٢٠١٢)]الصفحات ٣٣-٣٥[

٣. بناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ ("التكيف")

من المتوقع أن تزداد التأثيرات المتعلقة بالمناخ على المدن على مدار القرن الحادي والعشرين. وتشمل هذه الآثار: الفيضانات الساحلية، وارتفاع مستوى سطح البحر، وعرام العواصف (مع تحديد المدن الدلتاوية الآسيوية مثل مومباي، غوانغزو، ومدينة هو تشي مينه من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ على أنها من بين أكثر المدن عرضة للخطر)؛ والفيضانات الداخلية (في مدن مثل كمبالا)؛ والموجات الحارة (والتي تتفاقم نتيجة تأثيرات جزر الاحترار الحضرية)؛ والجفاف وندرة المياه (مع الزيادات الكبيرة في عدد سكان الحضر الذين يعيشون في المدن التي تواجه توقعات بنقص دائم في المياه بحلول عام ٢٠٥٠؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، ٢٠١٤أ). وستكون تأثيرات تغيُّر المناخ كبيرة بشكل خاص في المناطق الساحلية المنخفضة الارتفاع، والتي لا تمثل سوى ٢ في المائة من إجمالي مساحة اليابسة في العالم، وتعتبر موطناً لنحو ١٣ في المائة من سكان الحضر في العالم وأكبر المدن.

تعد القدرة على تحمل تغيُّر المناخ الحضري مفهوماً أكثر شمولاً من التكيف. وتُعرَّف القدرة على الصمود بأنها "قدرة المدن (الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والشركات والنظم) على البقاء والتكيف والازدهار في مواجهة الضغوط والصدمات، وحتى التحول عندما تقتضي الظروف ذلك" (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٥ج، الصفحة ١٨) ولا تقع المسؤولية عن قدرة المناطق الحضرية على تحمل تغيُّر المناخ على عاتق صانع قرار واحد. بل يتطلب الأمر إجراء تغييرات على الطرق التي تتصرف بها وتستثمر بها مختلف الأصعدة والقطاعات الحكومية والشركات والأسر المعيشية. ويمكن للسياسة الحضرية الوطنية أن تدعم المناطق الحضرية من أجل بناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ بعدة طرق مهمة، كالآتي.

التوصية ٦. تعزيز البحوث التطبيقية في ما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بآثار تغيُّر المناخ، فضلاً عن المخاطر الأخرى، في المناطق الحضرية. التشديد على استخدام النتائج للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات.

ينبغي أن يدرك صانعو السياسات أن علم المناخ آخذ في التطور بوتيرة متسارعة. وتوجد الإسقاطات العالمية والإقليمية المتعلقة بتأثيرات تغيُّر المناخ ويجري تنقيحها باستمرار. وبُغْيَة تأطير استجابة مناسبة ومحلية، ينبغي أن يساهم كل بلد في هذا الجهد البحثي العالمي - بما في ذلك التأثيرات المناخية في المناطق الحضرية، بالقدر الذي تسمح به الموارد. (انظر الإطار ١٨). (انظر **الصفحة ١٨**).

الإطار ١٨. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - شيلي: سياسة التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٤)

"تشجيع **البحوث** المتعلقة بدراسة المخاطر الطبيعية والتي من صنع الإنسان المرتبطة باستخدام الأراضي للمستوطنات البشرية. **دمج نتائج البحوث** في أدوات التخطيط الإقليمي."

(القسم ٣-٢-١؛ أضيف بخط عريض)

بُغْيَة توفير مدخلات هادفة إلى عملية اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي، بما في ذلك تنظيم استخدام الأراضي (انظر التوصية ٩)، ينبغي تصغير نطاق الإسقاطات العالمية وموائمتها مع الملاحظات المحلية، على سبيل المثال سجلات الأرصاد الجوية والهيدرولوجية التاريخية للظواهر الجوية المتطرفة. وسيتيح ذلك وسيلة للتحقق من تلك الإسقاطات المناخية.

التوصية ٧. تشجيع ودعم تطوير تقييمات قابلية التأثر بتغيُّر المناخ على الصعيد المحلي والتي تشمل تحليلاً للقدرة على تحمل تغيُّر المناخ والقدرة على التكيف، للاسترشاد بها في صنع السياسات على جميع الأصعدة. تعزيز تقييمات المخاطر المتعددة.

تشرع تقييمات قابلية التأثر على الصعيد المحلي في وضع اللبنات لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن بناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ. ولا ينبغي أن تعمل هذه التقييمات على استعراض الإسقاطات العلمية في ما يتصل بتغيُّر المناخ فحسب، بل أن تستقي المعرفة المحلية وحتى التقليدية حول المخاطر، وبناء فهم حول تغيُّر المناخ بين المشاركين، والبدء في

معرفة آراء السكان حول الأولويات في بناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ. كما ينبغي أن تستهدف أيضاً تقييم القدرة والوسائل التكيفية الحالية (على مستوى المجتمع المحلي أو الأسرة المعيشية) لمواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ. وينبغي أن تولي هذه التقييمات اهتماماً خاصاً لأوجه الضعف لدى الفئات المهمشة، مثل النساء وكبار السن والشباب واللاجئين وما إلى ذلك.

يشجع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ تقييمات المخاطر المتعددة، أي التقييمات التي لا تركز حصرياً على الأخطار المرتبطة بالمناخ، بل تتناول أيضاً الأخطار الطبيعية الأخرى وحتى التي من صنع الإنسان. ويتجسد هذا أيضاً في التوجيهات المعيارية التي وُضعت استعداداً للموئل الثالث (انظر **الإطار ١٩**).

الإطار ١٩. توجيه معياري عالمي - سياسة الأمم المتحدة الورقة ٣: السياسة الحضرية الوطنية

"وينبغي أن يكون إجراء تقييمات لقابلية التأثر في المناطق الحضرية وتوعية السكان بمسائل البيئة جزءا من السياسات الحضرية الوطنية. ولابد لهذه التقييمات من أن تعترف بالرأسمال الاجتماعي المتأصل في المدن والمناطق (بما في ذلك المناطق الريفية)، وأن تشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمادية والبيئية"

(الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦، الصفحة ١١)

ينبغي ألا تقتصر أطر التمكين القوية على مطالبة المسؤولين المحليين بتقييم قابلية التأثر بالمناخ. كما يلزم أن تدعم على نحو فاعل العمل المحلي - من خلال بناء القدرات والوصول إلى الأدوات المناسبة والموارد الكافية وما إلى ذلك (انظر **الإطار ٢٠**).

الإطار ٢٠. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - سياسة الأمم المتحدة في كولومبيا لتوحيد نظام المدن (٢٠١٤)

"ستقدم "(كيانات وطنية متعددة) **المساعدة التقنية للمدن في مجال توليد البيانات والمعلومات المتعلقة بالقابلية للتأثر بالآثار المتغيُّرة للمناخ وتغيُّر المناخ** هذا إلى جانب التعاون التقني الدولي. وستدعم هذه الكيانات استناداً لهذه البيانات إعداد الخطط والبرامج الرامية لمساعدة نظام المدن على التكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره".

(القسم ٧,٥؛ أضيف بخط عريض)

التوصية ٨. تعزيز رسم خرائط لمناطق الخطر، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالمناخ التي قد تنشأ عبر الزمن.

يمثل رسم خرائط لمناطق الخطر مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية خطوة جوهرية ومسبقة لتنظيم استخدام الأراضي بهدف الحد من المخاطر (انظر **الإطار ٢١**). ومن الناحية المثالية، يسبق هذا التخطيط ويسترشد به في وضع أنظمة استخدام الأراضي قبل الشروع في التطوير (**انظر التوصية ٩** أدناه). ولا بد أن تساهم هذه الخرائط أيضاً في إجراءات التكيف القطاعية. ومن الناحية المثالية، ينبغي تشجيع اتباع نهج تشاركي لرسم خرائط مناطق الخطر. ويدرك السكان المحليون المخاطر التي تواجه مجتمعاتهم ويمكنهم تقديم حلول قابلة للتطبيق.

الإطار ٢١. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - تركيا: استراتيجية وخطة عمل التنمية الحضرية المتكاملة ٢٠١٠ - ٢٠٢٣ (٢٠١٠)

"لا بدّ من رسم **خرائط المخاطر المتكاملة** التي تغطي جميع أنواع مخاطر الكوارث الطبيعية في المستوطنات، وتحديث هذه الدراسات ودمجها في عمليات اتخاذ القرارات على جميع الأصعدة".

(القسم ٧,٥؛ أضيف بخط **عريض**)

يتضمن النهج المقبول على نطاق واسع لتحديد مخاطر الفيضانات المتاخمة للأنهار وغيرها من المسطحات المائية مكانياً رسم خرائط السهول الفيضانية والتي تشتمل على فترة تراجع معينة، على سبيل المثال فيضان لمدة ٥٠ أو ١٠٠ أو ٢٠٠ عام (انظر الصورة ٢). ويمكن ترجمة هذا النهج الرامي إلى تحديد الأبعاد المكانية للمخاطر إلى أنظمة تتعلق باستخدام الأراضي. وقبل التكليف بإجراء هذا التخطيط الشامل، لا بد أن يتأكد صانعو السياسات أولاً من القدرات الحالية على مستوى البلدان واللازمة للاضطلاع بهذه الدراسات، فضلاً عن التكاليف المترتبة على ذلك وهلّم جرا. ولا بد أن يضعوا في اعتبارهم تقسيم متطلبات التخطيط هذه إلى مراحل، بدءاً من المناطق التي قد تتزامن فيها مخاطر الفيضانات (دون وجود أنظمة مناسبة) مع استخدامات الأراضي ذات الكثافة السكانية العالية أو استخدامات الأراضي عالية القيمة.

وينبغي النظر إلى ما إذا كان مستوى الخطر "المقبول" (مثل الحماية من حدث فيضان لمدة ١٠٠ عام) محدداً على الصعيد الوطني أو المحلي. وقد يتمثل أحد الخيارات في أن تضع الحكومات الوطنية حداً أدنى للمخاطر المقبولة، وأن تسمح للسلطات المحلية بتحديد مستويات أعلى من المخاطر المقبولة إذا ارتأت ذلك.

الصورة ٢. صورة بالحاسوب لنهر وخطي الفيضان لمدة ٥٠ و١٠٠ عام (خطوط باللونين الأزرق والأصفر)، وجسر سكة حديد مزدوج الخط والبنية التحتية السطحية الموجودة بالقرب من النهر © الشركة الأفريقية للتنمية البيئية

التوصية ٩. تخطيط المستوطنات البشرية، وتنظيم استخدام الأراضي، وتوفير البنية التحتية والخدمات الحيوية بطريقة تراعي المخاطر وتبني القدرة على الصمود، بما في ذلك القدرة على تحمل تغيُّر المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشجيع ودعم الخطط والاستراتيجيات على الصعيد المحلي لبناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ.

بمجرد فهم مكامن الضعف والمخاطر الحضرية (بما في ذلك أبعادها المكانية) بشكل كافٍ، يمكن لواضعي السياسات الحضرية الشروع في صياغة الاستجابات (انظر **الإطار ٢٢**). ويعتبر التشديد على التطوير الجديد في المناطق منخفضة المخاطر وتقليص التنمية في المناطق عالية المخاطر من أكثر أساليب التكليف التي تتسم بفاعلية التكلفة. وفي حين يجري التوكيد على المساكن واستخدامات الأراضي الأخرى في أماكن أخرى، في الأراضي الأكثر أماناً، يمكن للسلطات المحلية حجز المناطق المعرضة للفيضانات والانهيارات الأرضية لاستخدامات أخرى مثل الحدائق أو الزراعة الحضرية؛ ومن شأن هذا أن يساعد في الحد الخسائر والأضرار أثناء الظواهر الجوية المتطرفة. وقد تكون هذه التدابير الاستباقية أقل تكلفة بكثير على المجتمع من محاولة إعادة توطين العائلات المعرضة للخطر أو الاستجابة لكارثة حضرية سمح خلالها بالتنمية في الأراضي عالية الخطورة (انظر **الإطار ٢٣**).

ينبغي اتباع نهج قائم على الحقوق في التنمية الحضرية يحترم حقوق المواطنين في السكن اللائق والميسور التكلفة. وعلاوة على ذلك، يُشجع على تبني نهج تشاركي بما بضمن وضع خطط أكثر شمولية، لا سيما للمهمشين (انظر التوصية **١٠ أدناه**).

الإطار ٢٢. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - نيبال: استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٥)

"دمج مكون إدارة مخاطر الكوارث في خطط التنمية الحضرية ... تُشجع المستوطنات في المواقع الأكثر أماناً والتي تتسم بخلوها من المخاطر وتصبح أحكام البنية التحتية فيها قابلة للتطبيق ... إعداد أنظمة استخدام الأراضي، واستعراض قوانين البناء والأنظمة في جميع المناطق الحضرية من [أ] منظور القدرة على الصمود.

(القسمان ٤-٣-١؛ ١-٢-٦ أضيف **بخط عريض**)

الإطار ٢٣. استخدام منحنيات التكلفة للاسترشاد بها في بناء القدرة على الصمود المرونة في جنوب فلوريدا، الولايات المتحدة، وجورج تاون، غيانا

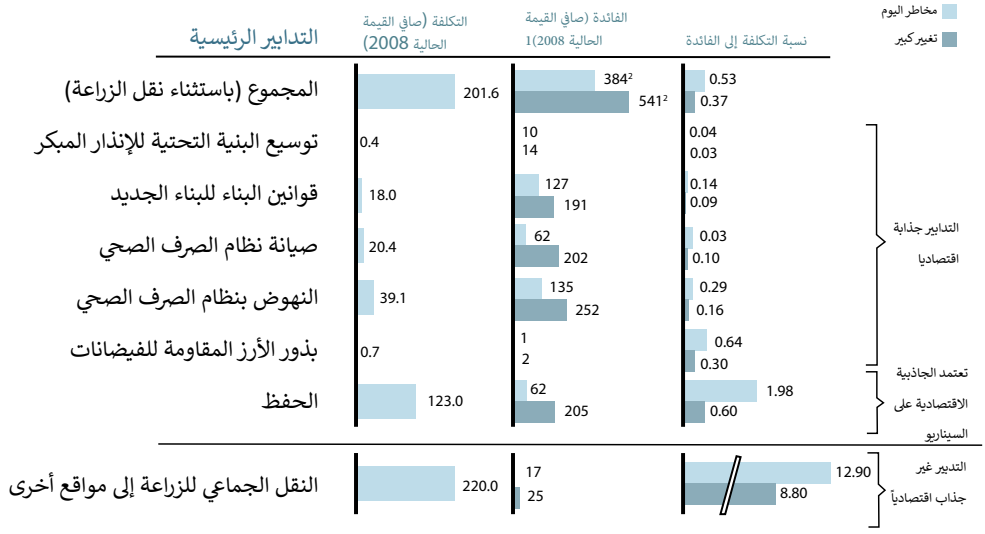

يفترض أن تاريخ بدء التدابير هو عام 2015 1

بما في ذلك أوجه التآزر بين التدابير 2

جورجتاون، منحنى تكلفة التكيف في غيانا © سويس ري

كما ناقشنا أعلاه، تُعد منحنيات التكلفة أداة مقبولة جيداً للمساعدة في تحديد أولويات تدابير التخفيف (انظر مناقشة التوصية ٤ أعلاه).

ويستخدم المخططون أيضاً بشكل متزايد هذه الأداة الاقتصادية للمساعدة في تصنيف تدابير التكيف. وشرع المحللون العاملون تحت رعاية الفريق العامل المعني باقتصاديات التكيف مع المناخ في تحديد الفوائد الاقتصادية الصافية والمخصومة المترتبة على التكيف، بالإضافة إلى الآثار المهمة الناجمة عن بناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ في المناطق الحضرية، على النحو التالي.

في **جنوب فلوريدا** (الولايات المتحدة)، عكف المحللون على تقييم تكاليف وفوائد سلسلة من إجراءات التكيف الممكنة المحددة مسبقاً. وأظهر التحليل تحقيق فوائد اقتصادية صافية قوية في ما يتصل بتدابير التخطيط الاستباقية الموجهة نحو البناء الجديد، والتي تتطلب على سبيل المثال إجراء تصميم محسّن للأسطح والارتفاعات في المنازل الجديدة. من ناحية أخرى، أثمر تجديد الأسطح القائمة فوائد اقتصادية صافية إيجابية إلى حد ما بمرور الوقت. ولم يتسم تجديد الارتفاعات المنزلية بالفاعلية من حيث التكلفة.

أُحرزت نتائج مماثلة في **جورجتاون** (غيانا)، حيث كانت "قوانين البناء للبناء الجديد" بمثابة أحد أكثر التدابير "جاذبية من الناحية الاقتصادية". من ناحية أخرى، خلص الاقتصاديون إلى أن "النقل الجماعي للزراعة" "غير جذاب اقتصادياً".

يحذر الاقتصاديون من وضع استنتاجات شاملة على مثل هذه النتائج الأولية. أولاً، قد تختلف منحنيات التكلفة الحدية لتدابير التكيف والتخفيف على حد سواء من مدينة إلى أخرى، تبعاً للظروف المحلية. ثانياً، أشار الفريق العامل المعني باقتصاديات التكيف مع المناخ: "منحنى التكلفة هو أداة كمية لمساعدة صانعي القرار في اختيار تدابير التكيف ولا يقدم إجابات شافية إزاء مجموعة التدابير التي ينبغي تنفيذها لمعالجة مخاطر المناخ".

المصدر: الفريق العامل المعني باقتصاديات التكيف مع المناخ (٢٠٠٩)

لا بد للبنية التحتية أيضاً أن تتسم بالقدرة على الصمود وأن يجري توفيرها بطريقة تأخذ المخاطر في الاعتبار. وينطبق هذا على وجه الخصوص مع البنية التحتية الحيوية مثل المرافق الطبية ومحطات الطاقة الفرعية، إلخ (انظر **الإطارين ٢٤ و٢٥**).

الإطار ٢٤. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - الفلبين: إطار التنمية الحضرية والإسكان على الصعيد الوطني (٢٠٠٩)

"**ينبغي أخذ سيناريوهات ارتفاع مستوى سطح البحر في الاعتبار عند وضع الخطط طويلة الأجل،** ويلزم حيثما أمكن إيلاء الاعتبار المناسب ل**تكرار نظام شريان الحياة** (على سبيل المثال تحديد طرق ارتفاع بديلة **للمرافق العامة الرئيسية** مثل المطارات والمستشفيات وعلى طول الأجزاء المنخفضة من الطرق الاستراتيجية والطرق السريعة، وما إلى ذلك) ".

(القسم ٥-هـ-٥؛ أضيف بخط **عريض**)

الإطار ٢٥. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - أستراليا: السياسة الحضرية الوطنية (٢٠١١)

"**لضمان أن استثمارات البنية التحتية الجديدة غير قابلة للتأثر لتغيُّر المناخ دون مبرر، ينبغي النظر بعناية إلى تحديد معايير البنية التحتية والحياة التشغيلية والتصميم،** إلى جانب مسائل مثل الإجهاد الحراري والفيضان وهبوب العواصف المتطرفة".

(القسم ٤؛ أضيف بخط **عريض**)

التوصية ١٠. تحديد أولويات الإجراءات التي تبني قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة على الصمود. النهوض بالأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية في الموقع قدر الإمكان من أجل بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات والضغوط، بما في ذلك تلك الناجمة عن آثار تغيُّر المناخ.

لا بد أن يولي صانعو السياسات الحضرية اهتماماً خاصاً باحتياجات الفقراء والمهمشين واعتباراتهم. ويشمل ذلك أولئك الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية أو أحياء فقيرة (انظر **الإطار ٢٦**)، وكذلك الفئات الأخرى التي قد تتأثر بشكل غير متناسب بآثار تغيُّر المناخ، بمن فيهم، النساء وكبار السن وهلم جرا. وتعد هذه الفئات، ولا سيما فقراء الحضر، أكثر قابلية للتأثر بتأثيرات تغيُّر المناخ نتيجة لموقع مستوطناتهم ومحدودية مواردهم وإمكانية الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، واعتمادهم المتكرر على الموارد الطبيعية لكسب الرزق، وهشاشة أوضاع منازلهم. ولذا يلزم أن توجه الأولوية نحو بناء قدرتها على الصمود بدلاً من حماية منازل الأثرياء الثانية الواقعة على شاطئ البحر على سبيل المثال. وينبغي على المخططين المحليين التماس الحصول على مدخلات من هذه المجتمعات خلال دورة التخطيط من خلال عمليات تشاركية فاعلة.

الإطار ٢٦. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - هندوراس: سياسة الإسكان والتنمية الحضرية (٢٠٠٥)

"[تعزيز] برامج تحسين الأحياء ... الموجهة **للأسر التي تقطن مستوطنات عشوائية** ... بموجب ترتيب يعزز المشاركة النشطة والمسؤولية المشتركة للأسر المستفيدة، بالإضافة إلى **التطبيق المنسق للموارد المستمدة من الحكومات الوطنية والبلدية والجهود التي تضطلع بها**".

(القسم ٢؛ أضيف بخط **عريض**)

يعكس النهوض بالأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية حق الناس في الحصول على السكن اللائق؛ ويشكل هذا جزءاً من الحق في مستوى معيشي لائق. ومن منظور السكان، يعد النهوض بالموقع بشكل كبير (بشكل عام) خياراً أفضل كثيراً من النقل. وينبغي إلا يُنظر إلى تدابير مثل نقل السكان من المناطق عالية الخطورة إلا كملاذ أخير على أن يستلزم ذلك القدر الكافي من التشاور والمشاركة المجتمعية في صنع القرار، والإشعار، والتعويض، والمتابعة، بُغْيَة ضمان مستوى معيشي لائق ومراعاة حقوق الإنسان.

لا بد أن تتضمن أي سياسة حضرية وطنية مراعية للمناخ منظوراً جنسانياً قوياً. ويجال البعض بأن النساء عموماً أكثر قابلية للتأثر بتغيُّر المناخ نتيجة محدودية أدوارهن في كثير من الأحيان في التخطيط الحضري، وملكية الأراضي وإدارتها، وأسباب أخرى. بيد أن النساء يمثلن أيضاً عناصر فاعلة رئيسية في بناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية. على سبيل المثال، أظهر التاريخ الحديث أن النساء يشاركن بفاعلية في التعافي بعد الكوارث، لا سيما في الحالات التي تزيد فيها الكوارث الطبيعية من عدد الأسر التي تعيلها النساء (دينتون، ٢٠٠٢، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠).

شرع بعض المتخصصين في مجال المناخ في الاعتراف بالتكيف باعتباره "تحويلياً" إذا ذهب إلى ما هو أبعد من معالجة المخاطر وسعى إلى معالجة شواغل العدالة الاجتماعية الأساسية مثل الأسباب الجذرية للفقر (بيلينج، ٢٠١١). ويتمثل أحد هذه النُهج في زيادة أمن الحيازة - وهو إجراء تحولي بشكل خاص إذا أتاح للأسر المعيشية الفرصة في التعامل مع الأراضي كأصل واستخدامها في بناء الثروة (انظر **الإطار ٢٧**).

الإطار ٢٧. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - نيجيريا: سياسة التنمية الحضرية الوطنية (٢٠١٥)

"تمكين الفئات المحرومة من خلال الوصول إلى الأراضي وأمن الحيازة".

(القسم ٧-٤-١؛ أضيف بخط عريض)

التوصية ١١. كجزءٍ من جهود التكيف، تعزيز حماية النظم الإيكولوجية والمصدات الطبيعية وتجديدها.

تُبنى المستوطنات البشرية داخل النظم الإيكولوجية القائمة وغالباً ما تعمل على تشريد هذه النظم الإيكولوجية أو إتلافها أو تدميرها. وتوفر هذه النظم الإيكولوجية إلى جانب قيمتها الجوهرية خدمات للفئات التي قد يغفلها صانعو القرار أو يقللون من قدرها. وقد تتضمن هذه الفوائد الحماية من المخاطر الطبيعية، وكذلك الفوائد المرتبطة بالسياحة البيئية وما إلى ذلك. لذا وعند بناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ، ينبغي أن يراعي صانعو القرار بشكل كامل النهج القائمة على النظام الإيكولوجي في ما يتعلق بالتكيف (انظر **الإطار ٢٨**).

الإطار ٢٨. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - جنوب إفريقيا: إطار التنمية الحضرية المتكاملة (٢٠١٦)

"ينبغي أن تكون حماية النظم الإيكولوجية والمصدات الطبيعية أيضاً أحد الاعتبارات الرئيسية، إذ أنها يمكن أن تساهم في الحد مخاطر وتأثير الفيضانات وعرام العواصف والمخاطر الأخرى. ويتيح **حفظ النظم الإيكولوجية أو استعادتها** خيارات فاعلة من حيث التكلفة للتكيف مع تغيُّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث. تساعد مناطق مستجمعات المياه الصحية خارج المدن والمساحات الخضراء المفتوحة داخل المدن على إبطاء تدفق المياه وزيادة تسربها".

(القسم ٣، الصفحة ٦٦؛ القسم ٤، الصفحة ٧٤؛ أضيف بخط **عريض**)

تهدف أحد أغراض دراسات الجدوى التمهيدية إلى تسليط الضوء بشكل مناسب على مختلف الوسائل البديلة لتحقيق أهداف معينة، وذلك للخروج بالحل الأمثل. ومن هذا المنطلق، وعند النظر في مختلف الوسائل من أجل بناء القدرة على الصمود، ينبغي على المخططين أن يضعوا في اعتبارهم - وأن يقيموا - النهج القائمة على النظام الإيكولوجي في ما يتعلق بالتكيف، فضلاً عن الفوائد المتنوعة المنبثقة عن النظم الإيكولوجية، بدلاً من القفز بشكل تلقائي إلى حل هندسي تقليدي. وقد تصير الحلول المختلطة الخيار الأمثل في بعض الأحيان (انظر **الإطار ٢٩**).

لا بد أن يُنظر إلى حماية النظم الإيكولوجية باعتباره استراتيجية تكيف إلى جانب استراتيجية أخرى محتملة (وما يتصل بها) تستهدف بناء القدرة على الصمود: تعزيز الزراعة الحضرية. يمكن للزراعة الحضرية أن تمنح فوائد كبيرة من حيث القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال مد يد العون في بناء الأمن الغذائي وتوفير سبل كسب العيش. بيد أن هذين النهجين ليسا متماثلين على الإطلاق: لا يساهم إضافة المحاصيل إلى أراضي معينة في حماية النظم الإيكولوجية بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية. وحال اقتراح أو حظر استخدامات خاصة بأراض معينة، بما في ذلك بدائل المساحات الخضراء، لا بد أن يراعي المخططون مجموعة من الاعتبارات، تتراوح من توفير أراض كافية لاستيعاب النمو المستقبلي إلى الحاجة إلى حماية التنوع البيولوجي وما إلى ذلك؛ غير أن مناقشة هذه المسألة يندرج خارج النطاق المستهدف لهذه الوثيقة.

تأتي قضية حماية مصادر المياه ونوعيتها في صميم أي مناقشات تتعلق بالنظم الإيكولوجية. وتمثل إدارة الطلب على المياه، والتي يُضطلع بها من خلال وسائل مثل تصميم نظم سكنية ونظم صرف حضري تتسم باستدامة أكبر، استراتيجية تكميلية رئيسية؛ انظر **التوصية ٤** لمزيد من المناقشات بشأن الإسكان.

وفي عدد محدود من المدن (مثل أوسلو وبورتلاند)، عكف المخططون على تأطير التنمية الحضرية بأحزمة خضراء للتشجيع على أنماط تنمية أكثر إدماجاً وتوفير فوائد أخرى (انظر **الإطار ٣٠**). وعلى الرغم من المزايا التي تتمتع بها هذه الاستراتيجية إلا أنها لم استقطبت حالة من الجدل. ويجادل النقاد بأن التنمية الحضرية قد تقفز خارج نطاق الحزام الأخضر فقط دون أن تساهم في تحقيق التنمية الأمر الذي سيسفر عن أنماط استيطانية مبعثرة. ومن ثم فقد تصير المجتمعات التابعة المخدومة من قبل وسائل النقل العام من النواتج المحتملة الأخرى. ومع التخطيط للزيادات السكانية المستقبلية المتوقعة، فقد يوفر وضع نماذج سيناريوهات بديلة رؤى مستنيرة في ما يتعلق بأنماط التنمية المكانية التي من المحتمل أن تنجم عن مثل هذه السياسات.

الإطار ٢٩. فيجي: التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في لامي تاون

خريطة

تظهر خريطة لامي تاون، فيجي، مزيجاً من الخيارات الهندسية التقليدية وخيارات النظام الإيكولوجي التي حددها الفريق وقيّمها © أمانة البرنامج البيئي الإقليمي للمحيط الهادئ

قدمت مبادرة المدن وتغيُّر المناخ التابعة لموئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبدعم خبراء من أمانة البرنامج البيئي الإقليمي للمحيط الهادئ والمؤسسة الدولية لحفظ الطبيعة، المساعد **لمدينة لامي**، فيجي، من أجل تقييم قابليتها للتأثر بتغيُّر المناخ ومقارنة تكاليف خيارات التكيف المختلفة والفوائد المترتبة عليها.

تضمن التقييم مقارنة مباشرة بين النهج الهندسية التقليدية والنهج القائمة على النظام الإيكولوجي للتكيف، بالإضافة إلى مقارنة لكلا النهجين. ومن حيث السيناريوهات المحددة، خلصت الدراسة إلى أن نسبة التكلفة إلى الفائدة الأعلى أُستُمدت من سيناريو التكيف القائم على النظام الإيكولوجي البحت. بيد أن الدراسة أشارت أيضاً إلى أنه على الرغم من أن الخيارات الهندسية تعتبر أقل فاعلية من حيث التكلفة من حيث تقليل الأضرار المحتملة بالمقارنة مع البدائل القائمة على النظام الإيكولوجي إلا أنها تحقق نتائج أفضل بشكل عام حيث تساهم في تفادي ضرر مفترض بنسبة تتراوح من ٢٥ إلى ٥٠ في المائة مقارنة مع ١٠ إلى ٢٥ في المائة فقط بالنسبة للنهج القائم على النظام الإيكولوجي البحت. وفي نهاية المطاف، وعندما جرى وضع البدائل التي تتصل بأجزاء مختلفة من المدن في الاعتبار عند إجراء تحليل أكثر دقة، بدا أن التوصية بخيارات النظام الإيكولوجي والخيارات الهندسية المختلطة كانت الأكثر ملائمة للحد من المخاطر.

المصدر: راو وآخرون (٢٠١٢)

الإطار ٣٠. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - نيجيريا: سياسة التنمية الحضرية الوطنية (٢٠٠١)

"زيادة نسبة الحزام الأخضر الحضري والمساحات المفتوحة".

(القسم ١٩-٤-١؛ أضيف بخط **عريض**)

التوصية ١٢. توفير الخطط الإقليمية كوسيلة لحماية النظم الإيكولوجية وصونها من "سوء التكيف".

يمكن للحكومات البلدية أن تؤدي دوراً جوهرياً في استخدام أنظمة استخدام الأراضي كآلية لتوفير تنمية أكثر قدرة على الصمود، وهي آخذة في تحقيق ذلك على أرض الواقع. بيد أن السلطات العامة دون الوطنية الأخرى المناط بها حماية مستجمعات المياه أو السمات الطبيعية الأخرى على نحو أكثر شمولية، وعلى نطاق إقليمي أكثر، قد تكون أقدر على حماية مثل هذه النظم الإيكولوجية (انظر **الإطار ٣١**). وبمقدور هذه السلطات من خلال تبني هذا المنظور الأوسع مد يد العون بشأن الحماية من "سوء التكيف". وقد يحدث سوء التكيف عندما تتبنى الحكومات المحلية منظوراً ضيقاً للغاية إزاء الاعتبارات الكامنة داخل حدودها (غالباً ما تكون محاطة بقيود أشد) مما يسفر بدوره عن تفاقم المخاطر دون قصد. ويمكن أن يترتب على أجهزة التحكم في الفيضانات المصممة بشكل سيئ، على سبيل المثال، إلى مثل هذه النتائج غير المرغوب فيها للمجتمعات المحلية الواقعة في اتجاه مجرى النهر. وفي الوقت ذاته، ومع تزايد قضية "اللاجئين بسبب تغيُّر المناخ"، سيكتسي توجيه الهجرة من الريف إلى الحضر، كجزء من جهود التكيف، أهمية متزايدة في ما يتصل بالتخطيط الإقليمي في أماكن شتى من العالم.

الإطار ٣١. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - كولومبيا: السياسة الوطنية بشأن توحيد نظم المدن (٢٠١٤)

"مع الأخذ في الاعتبار أهمية صون النظم الإيكولوجية الاستراتيجية للبلدان، ومصادر المياه على رأسها [...]، سيجري إعداد خطة رئيسية لمياه الشرب والصرف الصحي الأساسي كأداة مصممة من أجل تعزيز **الإدارة الشاملة والمستدامة** لهذه الخدمات في نظام المدن".

(القسم ٦-أ، أضيف بخط **عريض**)

٤. معالجة حَوكمة المناخ الحضري

يسلط عدد من شواغل سياسات تغيُّر المناخ المتعلقة بالحَوكمة الضوء على التخفيف والتكيف على حد سواء؛ تلك التي نتناولها في المناقشة التالية. ويجري تناول العديد من هذه المسائل المتعلقة بإدارة المناخ، والتي تؤثر على مجموعة من الجهات الفاعلة أكبر من تلك الفاعلة في المجال الحضري، بشكل مناسب وعلى نحو أكثر شمولاً في السياسات الوطنية بشأن بتغيُّر المناخ وليس السياسات الحضرية (انظر **التوصيات أرقام: ١٦-١٩ من** موئل الأمم المتحدة "معالجة القضايا الحضرية في السياسات الوطنية بشأن تغيُّر المناخ" مبادرة المدن وتغيُّر المناخ، مذكرة سياسات رقم ٣، ٢٠١٣). غير أنه ينبغي ألا تتعارض السياسة الحضرية الوطنية على أقل تقدير مع سياسات تغيُّر المناخ في هذه المناطق. وعلاوة على ذلك، يمكن تعزيز بعض قضايا حَوكمة المناخ - لا سيما تلك المتعلقة بالسلطات المحلية - من خلال الإشارة إليها في السياسة الحضرية الوطنية، على النحو التالي.

التوصية ١٣. تشجيع الاستقلال الذاتي المحلي وتنسيق الإجراءات الوطنية والمحلية في معالجة تغيُّر المناخ في المناطق الحضرية. الاضطلاع بعمل تعاوني عند الاقتضاء.

يتضمن أحد مجالات التنسيق بشأن العمل المناخي الذي يكتسي أهمية خاصة للمناطق الحضرية دعم إجراء اختبارات تجريبية بشأن الممارسات الواعدة من أجل ضمان كفاءتها وفاعليتها في السياقات المحلية قبل توسيع نطاقها. ويمكن للسلطات المحلية المبتكرة أن تأخذ زمام المبادرة بيد أنه يمكن للحكومة الوطنية أن تدعم على نحو فاعل هذه الاختبارات التجريبية. أولاً، يمكن للحكومة الوطنية تقديم الدعم المالي والتقني للأنشطة التجريبية. ثانياً، يمكنها مد يد العون في رصد التقدم المحرز، وأيضاً المساعدة في إدارة المعارف (انظر **الإطار ٣٢**). ثالثاً، يمكن للكيانات الوطنية أن تدعم نشر التجارب التجريبية الناجحة أو تكرارها أو تعميمها على السلطات المحلية الأخرى.

الإطار ٣٢. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - جنوب إفريقيا: إطار التنمية الحضرية المتكاملة (٢٠١٦)

"ينبغي استخدام **المشاريع التجريبية لتحديد أفضل الممارسات** التي يمكن استخدامها في جميع المناطق الحضرية. يلزم رصد المشاريع التجريبية للتحقق من النتائج التشغيلية [و] الآثار المترتبة على التكلفة".

(القسم ٢؛ أضيف بخط **عريض**)

التوصية ١٤. توفير الموارد لمديري الشؤون الحضرية وبناء القدرات المؤسسية لهم بُغْيَة معالجة تغيُّر المناخ. لا يُرتأى من السياسة الحضرية الوطنية تفويض مسؤوليات جديدة للسلطات المحلية (بما في ذلك العمل المناخي) دون فهم القدرة المحلية على تمويل هذه الأنشطة ومعالجة أي إخفاقات مترتبة على ذلك. وتتطلب المدن تمويلاً لدعم أنشطتها المتعلقة بتغيُّر المناخ. وقد يُتحصل على هذا التمويل من المستوى الوطني أو منتديات التمويل الدولية أو القطاع الخاص أو مصادر الدخل الحكومية المحلية؛ غير أنه ثمة حاجة إلى مضافرة الجهود لدعم تمويل المناخ الحضري. وقد ينطوي ذلك على تزويد المدن بإمكانية الحصول على الموارد من صناديق المناخ، على سبيل المثال من خلال صيغة تحويل أو إنشاء صندوق وطني للمناخ يمكن للمدن أن تتنافس من خلاله على الموارد.

وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومات الوطنية بل وينبغي عليها أيضاً بناء قدرات المسؤولين المحليين وغيرهم من المسؤولين عن تنفيذ هذه التكليفات الجديدة ودعمهم بطريقة أخرى (انظر الإطار ٣٣ وكذلك الإطارين السابقين **رقمي ١٩ و٢٦**). وتعتبر الإدارة الحضرية في عدد من البلدان مسؤولية مشتركة بين الأصعدة الحكومية الوطنية والمحلية. ولذا ينبغي على صانعي السياسات أيضاً أن يأخذوا في الاعتبار الاحتياجات المالية واحتياجات بناء القدرات ذات الصلة بالمديري الشؤون الحضرية على الصعيدَيْن المحلي والوطني (انظر **الإطار ٣٤**).

الإطار ٣٣. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - تركيا: استراتيجية وخطة عمل التنمية الحضرية المتكاملة ٢٠١٠ - ٢٠٢٣ (٢٠١٠)

"يلزم تهيئة **وسائل للمؤسسات المكلفة بالتخطيط** في ما يتعلق بعمليات تخطيط التخفيف ووسائله وأساليبه".

(القسم ١١-٣-٢؛ أضيف بخط **عريض**)

الإطار ٣٤. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - كمبوديا: استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٨ (٢٠١٤)

"حشد الأموال والمساعدة التقنية لتنفيذ الأنشطة الرئيسية الموضحة في خطة العمل والخطة الاستراتيجية لمعالجة قضايا تغيُّر المناخ القطاعي للوزارات/المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك أنشطة البحوث، من أجل دعم تطوير السياسات".

(القسم ٤,٨٨؛ أضيف بخط **عريض**)

التوصية ١٥. إذكاء الوعي العام بتغيُّر المناخ، بما في ذلك الفوائد المشتركة والفرص الاقتصادية.

تتطلب معالجة تغيُّر المناخ من أجل تحقيق أهداف عالمية طموحة دعماً سياسياً مستداماً. وهذا ينطوي بشكل عام على الحفاظ على موجة كبيرة من الدعم الشعبي من أجل تعزيز العمل السياسي. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتوعية السكان بالأبعاد العالمية لتغيُّر المناخ: الأساسيات العلمية، والمصطلحات الأساسية، والالتزامات الدولية وهلم جرا (انظر **الإطارين ٣٥ و٣٦**). وبالمثل، لا بد من توعية السكان بالفوائد المحلية، وما يسمى بـ "الفوائد المشتركة" (من حيث تحسين نوعية الهواء، والفوائد الصحية وما إلى ذلك) التي يمكن أن تثمر عن العمل المناخي. ويمكن للسياسة الحضرية الوطنية أن تدعو إلى تحقيق ذلك.

الإطار ٣٥. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - نيجيريا: إطار السياسة الحضرية الوطنية (٢٠١٢)

"**إذكاء وعي الجمهور** بآثار تغيُّر المناخ وأفضل ممارسات التكيف والتخفيف.... ينبغي أن تتضمن **مشاركة أصحاب المصلحة** ... في مدننا **برامج التوعية العامة**".

(القسمان ٨-٤-١؛ ١٩-٤-١؛ أضيفا بخط **عريض**)

الإطار ٣٦. اقتباس من السياسة الحضرية الوطنية - غانا: إطار السياسة الحضرية الوطنية (٢٠١٢)

"تكثيف **حملات التثقيف والإعلام العامة** بشأن الحفاظ على الطاقة وتغيُّر المناخ واستراتيجيات التخفيف .... إذكاء **الوعي العام** بشأن تغيُّر المناخ واستراتيجيات التخفيف من خلال **الحملات التثقيفية لوسائط الإعلام** ".

(القسم ٣-١٠ (١)؛ أضيف بخط **عريض**)

ينطوي أحد الأنواع الهامة "للفوائد المشتركة" المترتبة على لعمل المناخي مساعدة القطاع الخاص على تحديد واغتنام الفرص الاقتصادية الهائلة التي ساهمت في إحداث تغييرات على الاقتصاد العالمي نتيجة خفض انبعاثات الكربون وبناء القدرة على الصمود (انظر الصورة ٣). وسيصب اغتنام الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتلك الفرص

في مصلحة البلدان على الأقل من منظور مالي. ويمكن للحكومة الوطنية أن تؤدي دوراً في إذكاء وعي القطاع الخاص بهذه الفرص (انظر **الإطار ٣٧**).

الصورة ٣. سيارة كهربائية في محطة شحن في هامبورغ، ألمانيا. توفر التحسينات في التكنولوجيا والسياسات العامة بشأن السيارات الكهربائية فرصة اقتصادية للقطاع الخاص. © شاترستوك

الإطار ٣٧. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية - جنوب إفريقيا: إطار التنمية الحضرية المتكاملة (٢٠١٦)

"توقع **الطبيعة المتغيِّرة للقدرة التنافسية الاقتصادية العالمية**، مع دخول التدابير الدولية حيز التنفيذ للتعامل مع تغيُّر المناخ".

(القسم ١؛ أضيف بخط عريض)

التوصية ١٦. ضمان تساوق السياسات الحضرية الوطنية والقوانين والأنظمة وخطط الاستثمار بشكل تامٍ مع السياسات الوطنية الرامية إلى معالجة تغيُّر المناخ.

تتطلب هذه التوصية، التي تدعو إلى الاتساق بين مجالين مختلفين من مجالات السياسة العامة، مزيداً من الإيضاح. ولا بد أن تضمن السياسة الحضرية الوطنية دعم عملية التحضر لأهداف سياسة تغيُّر المناخ على الصعيديْن الوطني والمحلي. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً عن طريق تعميم الأجزاء ذات الصلة من سياسات تغيُّر المناخ الوطنية في السياسة الحضرية الوطنية.

٥. الآثار المترتبة على التوصيات في ما يتعلق بوضع السياسة الحضرية الوطنية

جرى تسليط الضوء على تعميم تغيُّر المناخ في السياسة الحضرية على جميع الأصعدة، وبشكل خاص في السياسة الحضرية الوطنية، في التوجيهات العالمية بشأن التحضر (انظر **الإطار ٣٨ والإطار ٣٩**). وبُغْيَة تعميم اعتبارات تغيُّر المناخ في السياسة الحضرية الوطنية، يلزم فهم الطريقة التي يمكن بها تنفيذ التوصيات في عملية وضع السياسة الحضرية الوطنية. وفي ما يلي اقتراحات عملية المنحى بشأن كيفية دمج التوصيات في مراحل السياسة الحضرية الوطنية وركائزها٢. ويوفر هذا القسم مزيداً من الدعم لمساعدة المسؤولين الفنيين على تفعيل التوصيات الواردة في الأقسام ٢-٤. ومن الأهمية بمكان أيضاً ملاحظة أنه كما هو الأمر مع التوصيات الواردة أعلاه، من المهم تكييف المناقشة التالية مع السياق الوطني.

١,٥. مراحل السياسة الحضرية الوطنية

١,١,٥. الجدوى

تشمل مرحلة الجدوى تحديد أصحاب المصلحة اللازمين لفهم خصائص السياسة قبل الشروع في عملية صنع السياسة. وينبغي من خلال هذه المرحلة تحديد أصحاب المصلحة وعلاقاتهم المتبادلة، وبناء الآلية لتطوير سياسة حضرية وطنية.

التوصية ١٣. تشجيع الاستقلال الذاتي المحلي وتنسيق الإجراءات الوطنية والمحلية في معالجة تغيُّر المناخ في المناطق الحضرية. اجراء عمل تعاوني عند اللزوم.

الإجراء: لمعالجة تغيُّر المناخ على نحو فعال في السياسة الحضرية الوطنية، من المهم اتخاذ إجراءات تعاونية، حتى يتسنى تنسيق جهود التكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره على الصعيدين الوطني والمحلي.

ويمكن خلال عملية تحديد أصحاب المصلحة في مرحلة دراسة جدوى السياسة الحضرية الوطنية تسليط الضوء على تلك الجهات الفاعلة على الصعيدَيْن الوطني ودون الوطني والتي تضطلع بدورها على الإجراءات المتعلقة بالمناخ. كما يمكن تعيين المسؤولين دون الوطنيين والوطنيين المعنيين للإشراف على تطوير السياسة الحضرية الوطنية وتوجيهها لتيسير تطوير السياسة بطريقة تدعم العمل التعاوني بشأن معالجة تغيُّر المناخ.

التوصية ١٥. زيادة الوعي العام بتغيُّر المناخ، بما في ذلك الفوائد المشتركة والفرص الاقتصادية.

الإجراء: يتيح تطوير سياسة حضرية وطنية فرصة للتواصل مع أصحاب المصلحة بشأن القضايا الحضرية الهامة في مجتمعاتهم المحلية. ويوفر تطوير استراتيجية اتصالات في ما يتعلق بالسياسة الحضرية الوطنية مما يوفر فرصة لنشر معلومات محددة للجمهور وأصحاب المصلحة الآخرين حول السياسة الحضرية الوطنية والقضايا القطاعية الأخرى في البيئة الحضرية.

يعد وضع استراتيجية اتصالات بشأن السياسة الحضرية الوطنية أيضاً وسيلة ممتازة لتبادل المعلومات المتعلقة بتغيُّر المناخ بين عموم السكان. ويمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى تعزيز فهمهم ورفع الوعي بالتحديات المناخية، ويتيح لهم المشاركة الكاملة في وضع السياسة ومن ذلك على سبيل المثال القدرة على تحديد وإيضاح الطريقة التي يؤثر بها تغيُّر المناخ على مجتمعاتهم المحلية.

٢,١,٥. التشخيص

تتطلب معالجة تغيُّر المناخ في السياسة الحضرية الوطنية تطوير قاعدة أدلة مراعية للجهود المبذولة لمعالجة تغيُّر المناخ. وتنطوي مرحلة تشخيص السياسة الحضرية الوطنية على جمع الأدلة الأساسية التي من شأنها تشكيل

2 انظر مرة أخرى الشكل 1 أعلاه للاطلاع على تلك المراحل والركائز؛ انظر السياسة الحضرية الوطنية: إطار عمل استرشادي لمزيد من التفاصيل والبيانات الأساسية.

الأساس للخيارات والقرارات التي سيتخذها صانعو السياسات وأصحاب المصلحة لاحقاً عند وضع السياسة الحضرية الوطنية. ولذلك تكتسي هذه المرحلة أهمية في تكوين قاعدة أدلة للبيانات المتعلقة بتغيُّر المناخ. للحصول على معلومات تكميلية بشأن تسليط الضوء على تغيُّر المناخ في مرحلة تشخيص السياسة الحضرية الوطنية، انظر إطار السياسة الحضرية الوطنية التابع لموئل الأمم المتحدة لإجراء تشخيص سريع (٢٠١٥ج)، ولا سيما القسم ٤-١-١-٦ تغيُّر المناخ.

الإطار ٣٨: توجيه معياري عالمي - سياسة الأمم المتحدة الورقة ٣: السياسة الحضرية الوطنية

"إن السياسة الحضرية الوطنية مكملة للسياسات الحضرية المحلية وليست بديلاً لها عن طريق ... مساعدة الحكومات على مواجهة تحديات مثل التكامل وتغيُّر المناخ من خلال أطر سياسات التنمية الوطنية والمحلية".

(الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٦، الصفحة ٥)

الإطار ٣٩: توجيه معياري عالمي – (مشروع) الخطة الحضرية الجديدة

"نلتزم بتعزيز العمل المناخي على الأصعدة الدولية والوطنية ودون الوطنية والمحلية، بما في ذلك التكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، ودعم المدن والمستوطنات البشرية وسكانها وجميع أصحاب المصلحة المحليين حتى يصيروا جهات فاعلة رئيسية. كما نلتزم بدعم بناء القدرة على الصمود وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة من جميع القطاعات ذات الصلة."

(الموئل الثالث، ٢٠١٦، الصفحة ١١)

التوصية ٤. الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال: (١) تصميم مباني جديدة وبناءها على نحو أكثر استدامة، و(٢) تجديد المباني القائمة.

الإجراء: سيتطلب تعزيز التخفيف من خلال البناء المستدام في السياسة الحضرية الوطنية تقييماً رفيع المستوى للمباني القائمة وتشريعات البناء حتى يتسنى تقديم توصيات مستنيرة في السياسة الحضرية الوطنية. ويمكن استخدام مرحلة التشخيص لإعداد موجز عن الإسكان الوطني بُغْيَة جمع البيانات المطلوبة وتحليلها. ولهذه الغاية، أعد موئل الأمم المتحدة دليلاً عملياً لإعداد موجزات شاملة عن الإسكان الوطني بُغْيَة فهم قطاع الإسكان، وتقديم بيانات قائمة على الأدلة للاسترشاد بها في إصلاح السياسات (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١١أ). ويلزم إنشاء معايير لتقييم استدامة المباني الحالية وإجراء جرد لابتكارات التصميم في المباني القائمة.

يمكن بعد ذلك استخدام هذه البيانات لتسليط الضوء على الممارسات الجيدة الحالية وتحديد مواطن الضعف، ويمكن استخدامه كليهما في تحديد خيارات السياسة في مرحلة الصياغة من أجل تعزيز التخفيف من آثار تغيُّر المناخ من خلال البناء المستدام.

"ينبغي أن يستهدف تقييم تغيُّر المناخ استكشاف الفرص التي تشمل تدابير تخفيف للحد من العوامل المساهمة في تغيُّر المناخ ولا سيما انبعاثات غازات الدفيئة" (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٥، ص ٤٣).

التوصية ٦. تعزيز البحوث التطبيقية في ما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بآثار تغيُّر المناخ، فضلاً عن المخاطر الأخرى، في المناطق الحضرية. التشديد على استخدام النتائج للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات.

الإجراء: يتعين أن يدرك أي تخطيط مكاني (مثل الخطة المكانية الوطنية) يعقد بالتزامن مع وضع السياسة الحضرية الوطنية أو للاسترشاد به نواتج البيانات المجمعة من رسم خرائط لمناطق الخطر، لا سيما المخاطر المتعلقة بالمناخ والتي ستتطور وتتغيَّر عبر الزمن. وتتيح السياسة الحضرية الوطنية فرصة لوضع أهداف وخطط متوسطة وطويلة الأجل في ما يتعلق بالتحضر. بيْد أنه لا بد أن تستند الأهداف والخطط المتوسطة والطويلة الأجل في سياق تغيُّر المناخ إلى أدلة وإسقاطات موثوقة للمخاطر المرتبطة بالمناخ.

وبُغْيَة جمع هذه المعلومات أثناء مرحلة التشخيص، يمكن إجراء رسم خرائط لمناطق الخطر، لا سيما بالنسبة للمناطق المعرضة للخطر، ويمكن إنشاء إسقاطات على نحو يضمن إلمام السياسة بمعلومات وافية قدر الإمكان بالمخاطر المناخية الناشئة.

التوصية ٨. تعزيز رسم خرائط لمناطق الخطر، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالمناخ التي قد تنشأ عبر الزمن.

الإجراء: يتعين أن يدرك أي تخطيط مكاني (مثل الخطة المكانية الوطنية) يعقد بالتزامن مع وضع السياسة الحضرية الوطنية أو للاسترشاد به نواتج البيانات المجمعة من رسم خرائط لمناطق الخطر، لا سيما المخاطر المتعلقة بالمناخ والتي ستتطور وتتغيَّر عبر الزمن. وتتيح السياسة الحضرية الوطنية فرصة لوضع أهداف وخطط متوسطة وطويلة الأجل في ما يتعلق بالتحضر. بيْد أنه لا بد أن تستند الأهداف والخطط المتوسطة والطويلة الأجل في سياق تغيُّر المناخ إلى أدلة وإسقاطات موثوقة للمخاطر المرتبطة بالمناخ.

وبُغْيَة جمع هذه المعلومات أثناء مرحلة التشخيص، يمكن إجراء رسم خرائط لمناطق الخطر، لا سيما بالنسبة للمناطق المعرضة للخطر، ويمكن إنشاء إسقاطات على نحو يضمن إلمام السياسة بمعلومات وافية قدر الإمكان بالمخاطر المناخية الناشئة.

التوصية ١٦. ضمان تساوق السياسات الحضرية الوطنية والقوانين والأنظمة وخطط الاستثمار بشكل تامٍ مع السياسات الوطنية الرامية إلى معالجة تغيُّر المناخ.

الإجراء: ينبغي أن تستكمل السياسة الحضرية الوطنية السياسات والاستراتيجيات والقوانين القطاعية مثل تلك المتعلقة بتغيُّر المناخ لا أن تتنافس معها. ويلزم خلال مرحلة التشخيص تحديد المؤسسات والاستراتيجيات القطاعية (الوطنية ودون الوطنية) بُغْيَة الحصول على رؤية أشمل للبيئة التي يجري فيها تطوير السياسة الحضرية الوطنية.

ومن أجل ضمان توافق السياسة الحضرية الوطنية مع أي من استراتيجيات تغيُّر المناخ القطاعية الوطنية أو دون الوطنية (إن وجدت)، سيسلط تحديد الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بتغيُّر المناخ الضوء على المؤسسات المنفذة وإجراءات الاستراتيجيات وغاياتها. وتحقيق ذلك من شأنه ضمان موائمة الأنشطة والأهداف المتعلقة بالمناخ في السياسة الحضرية الوطنية مع الاستراتيجيات القطاعية أو دون الوطنية في ما يتصل بالتكيف مع تغيُّر المناخ و/أو التخفيف.

٣,١,٥. الصياغة

تتطلب السياسة الحضرية الوطنية التي تولي اعتباراً قوياً لتغيُّر المناخ اتخاذ توصيات وإجراءات قابلة للتنفيذ. وتنطوي مرحلة صياغة السياسة الحضرية الوطنية على تحديد أولويات خيارات السياسة المتعلقة بالسياسة الحضرية الوطنية فضلاً عن تطوير استراتيجيات لتيسير تنفيذها.

التوصية ١٠. تحديد أولويات الإجراءات التي تبني قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة على الصمود. النهوض بالأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية في الموقع قدر الإمكان من أجل بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات والضغوط، بما في ذلك تلك الناجمة عن آثار تغيُّر المناخ.

الإجراء: غالباً ما تكون المجتمعات الضعيفة والمهمشة هي الأكثر قابلية للتأثر بشدة بتغيُّر المناخ. ولضمان أن السياسة الحضرية الوطنية تأخذ في الاعتبار احتياجات هذه المجتمعات المحلية وتعالجها، يلزم ألا تشارك هذه المجتمعات المحلية في التحقق من صحة السياسة فحسب بل في صياغتها

ويعد عقد ورش عمل لتحديد مشاكل السياسات وأولوياتها إحدى طرق البدء في تحديد أولويات السياسة الحضرية الوطنية والتوصل إلى الحلول السياساتية التي سيجري اقتراحها لمعالجة هذه الأولويات. ويتيح ضمان حضور ممثلين من المجتمعات الضعيفة ورش العمل هذه وسيلة ممتازة لضمان أخذ مدخلاتهم في الاعتبار عند تحديد المشاكل والحلول ذات الصلة بالسياسات.

وبُغْيَة بناء قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود ، من الممكن أيضاً الاضطلاع بأنشطة تنمية القدرات خلال ورش العمل من أجل ضمان موافاة المجتمعات الضعيفة بمعلومات حول ١) السبب وراء تطوير السياسة الحضرية الوطنية وكيف يمكنهم المشاركة و٢) الكيفية التي يؤثر بها تغيُّر المناخ على مجتمعاتهم المحلية وسبب ذلك والآلية التي يمكنهم بها العمل مع صانعي السياسات لوضع الحلول اللازمة.

التوصية ١٤. توفير الموارد لمديري الشؤون الحضرية وبناء القدرات المؤسسية لهم بُغْيَة معالجة تغيُّر المناخ.

الإجراء: يكتسي ضمان تمتع الحكومات المحلية بالقدرة المالية والمؤسسية على تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية جزءاً أساسياً من وضع السياسة الحضرية الوطنية. ويمكن من خلال السياسة الحضرية الوطنية التي تعالج تغيُّر المناخ استهداف قدرات الحكومات دون الوطنية لمعالجة تغيُّر المناخ.

ينبغي تطوير استراتيجية مالية للسياسة الحضرية الوطنية بالتزامن مع وضع السياسة. وقد يترتب على عدم تحقيق ذلك وضع سياسة غير قابلة للتنفيذ. واستناداً إلى النتائج المستخلصة من مرحلة التشخيص، يمكن للاستراتيجية المالية تخصيص الموارد اللازمة للجهات الفاعلة المحلية المعنية بالمناخ لدعم جهودها في مجال معالجة تغيُّر المناخ. ويطرح تخصيص الأموال للسلطات المحلية حتى يتسنى لها تخطيط العمل المناخي على الصعيد المحلي أو تجديد المباني القائمة مثالاً على الإجراءات التي يمكن للحكومات دون الوطنية المساهمة فيها من أجل معالجة تغيُّر المناخ متى احتاجت تلك السلطات إلى دعم مالي لتحقيق بذلك.

لمزيد من المعلومات حول معالجة القدرات المؤسسية والبشرية، انظر القسم ٥-٢.

٤,١,٥. التنفيذ

تعد مرحلة تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية هي المرحلة التي توضع خطة السياسة فيها موضع التنفيذ. ومع ذلك، وعلى غرار معظم السياسات العامة المعقدة، عادةً ما يُضطلع بالتنفيذ على مراحل، الأمر الذي يتيح الفرصة لتعديل الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تتعلق بأنشطة محددة في السياسة الحضرية الوطنية.

التوصية ١. تشجيع ودعم تطوير الخطط والاستراتيجيات على الصعيد المحلي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

الإجراء: لا بد أن تحدد خطة تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية أهدافاً قصيرة ومتوسطة وطويلة لهذه السياسة. ومن الضروري بمكان ألا تستهدف السياسة الحضرية الوطنية الدعوة إلى تطوير استراتيجيات دون وطنية لمعالجة تغيُّر المناخ، ولا سيما للحد من انبعاثات غازات الدفيئة فحسب، بأن أن تدعمها أيضاً. وإن دمج تطوير الخطط على الصعيد المحلي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في خطة التنفيذ الشاملة للسياسة الحضرية الوطنية من شأنه أن يساعد في إعطاء الأولية لهذه المبادرات على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساهم ذلك في التخطيط للأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بشأن الخطط والاستراتيجيات على الصعيد المحلي وتقدير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

التوصية ٩. تخطيط المستوطنات البشرية، وتنظيم استخدام الأراضي، وتوفير البنية التحتية والخدمات الحيوية بطريقة تراعي المخاطر وتبني القدرة على الصمود، بما في ذلك القدرة على تحمل تغيُّر المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشجيع ودعم الخطط والاستراتيجيات على الصعيد المحلي لبناء القدرة على تحمل تغيُّر المناخ.

الإجراء: سيقتضي تنفيذ سياسة حضرية وطنية تتسم بالفاعلية في معالجة تغيُّر المناخ لا محالة شراكة قوية مع الحكومات دون الوطنية. وعلى الصعيد الوطني، لا بد للسياسة الحضرية الوطنية أن تعزز تطوير الخطط على الصعيد المحلي التي من شأنها دعم عمليات التخطيط للأنماط الحضرية، واستخدام الأراضي وتطوير البنية التحتية التي تراعي مخاطر المناخ وتبني القدرة على الصمود. وتتجسد إحدى طرق ضمان تمكين الحكومات المحلية من بناء القدرة على الصمود في دعم تطوير خطط عمل قادرة على تحمل تغيُّر المناخ وتشجعها على الصعيد المحلي. ومن الأهمية بمكان ضمان مواءمة خطط العمل القادرة على تحمل تغيُّر المناخ على الصعيد المحلي مع أي استراتيجيات للتكيف مع المناخ على الصعيد الوطني من خلال سياسة حضرية وطنية.

للحصول على معلومات حول تخطيط العمل المناخي على الصعيد المحلي، راجع المبادئ التوجيهية للتخطيط للعمل المناخي في المدن الصادرة عن الأمم المتحدة (٢٠١٥أ). يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول التخطيط للأنماط الحضرية المستدامة في سلسلة أنماط حضرية من أجل اقتصاد أخضر التي أعدها موئل الأمم المتحدة (٢٠١٢أ، ب، ج، د).

٥,١,٥. الرصد والتقييم

يعد رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها عملية طويلة الأجل تستفيد من البحث المستمر وتحديث البيانات، ومن منتدى منتظم يجري فيه تقديم هذه البيانات وتقييمها مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وبُغْيَة تقييم تأثير السياسة الحضرية الوطنية على تغيُّر المناخ، من الضروري تحديث البيانات بانتظام والتي يمكن استخدامها لإجراء مقارنات مع الدراسات الأساسية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يضع إطار عمل الرصد الخاص بالسياسة الحضرية الوطنية مؤشرات تغيُّر المناخ من أجل تقييم الأثر.

التوصية ٦. تعزيز البحوث التطبيقية في ما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بآثار تغيُّر المناخ، فضلاً عن المخاطر الأخرى، في المناطق الحضرية. التشديد على استخدام النتائج للاسترشاد بها في عملية اتخاذ القرارات

الإجراء: يتيح وضع سياسة حضرية وطنية تعالج تغيُّر المناخ الفرصة من أجل تعزيز خطة بحوث بشأن تغيُّر المناخ في المناطق الحضرية ودفعها قدماً نحو الأمام. وسيساهم توفير منتدى منتظم يمكن فيه تقديم النتائج، كالمنتدى الحضري الوطني على سبيل المثال، في تعزيز خطة بحوث أقوى بشأن تغيُّر المناخ في المناطق الحضرية. ويمكن للمنتدى الحضري الوطني أن يدفع أيضاً نحو إنشاء آلية رصد منتظمة تسترشد بأجندة بحثية تطبيقية وتُساهم بدورها في توفير منبر عام يمكن من خلاله رصد تأثير السياسة الحضرية الوطنية وتقييمه، لا سيما في ما يتصل بمسائل تغيُّر المناخ.

لمزيد من المعلومات حول السياسة الحضرية الوطنية والمنتدى الحضري الوطني، راجع كتيب موئل الأمم المتحدة المعنون "المنتدى الحضري الوطني لدعم سياسة حضرية وطنية تشاركية وشاملة (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦ب).

التوصية ١٤. توفير الموارد لمديري الشؤون الحضرية وبناء القدرات المؤسسية لهم بُغْيَة معالجة تغيُّر المناخ.

الإجراء: كما أشرنا أعلاه، يمكن للبحوث الحالية بشأن تغيُّر المناخ أن تدعم رصد السياسة الوطنية الحضرية وتحديثها حسب الاقتضاء. ويعد التصميم المتكرر للسياسات في السياسة الحضرية الوطنية أحد الآليات التي يجري من خلالها إدخال الدروس المستفادة من أنشطة الرصد والتقييم في السياسة بُغْيَة إجراء التعديلات والمراجعات عليها في المستقبل. وفي سياق تغيُّر المناخ، ينبغي استخدام البحوث الحالية من قبل المديري الشؤون الحضرية لتحديث السياسة ومراجعتها بُغْيَة ضمان استناد أهدافها وأنشطتها إلى أحدث البيانات والإسقاطات.

وللقيام بذلك، يلزم تخصيص الموارد لضمان وجود خطة مستمرة في ما يتعلق ببحوث المناخ وتوافر ميزانية كافية لمديري الشؤون الحضرية حتى يتسنى لهم إجراء عمليات الرصد والتحديث والتقييمات الدورية للسياسة. ومن شأن امتلاك هذه الموارد، وضمان تمتع المديرون الحضريون بالقدرة على الاضطلاع بأعمال الرصد والتقييم المستمرين ودمج النتائج في السياسة، أن يساعد في ضمان توجه السياسة نحو معالجة احتياجات تغيُّر المناخ على المدى الطويل.

٢,٥. الركائز الشاملة لوضع السياسة الحضرية الوطنية

ثمة ثلاث ركائز ينبغي أخذها في الاعتبار خلال المراحل الخمس لتطوير السياسة الحضرية الوطنية. وينبغي إيلاء الاهتمام بالمشاركة، وتنمية القدرات والمشاريع الموضعية في جميع مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية، والتي من شأنها أن تساهم في استدامة السياسة وفاعليتها على نحو شامل.

١,٢,٥. المشاركة

للحصول على دعم ومشاركة واسعي النطاق خلال عملية السياسة الحضرية الوطنية، من الضروري دمج عمليات المشاركين في جميع مراحل وضع السياسة. وستؤدي طرق ومدى مشاركة أصحاب المصلحة في العملية إلى تغيير مستوى تجسيد احتياجاتهم في نهاية المطاف في السياسة.

التوصية ١٠. تحديد أولويات الإجراءات التي تبني قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة على الصمود. النهوض بالأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية في الموقع قدر الإمكان من أجل بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات والضغوط، بما في ذلك تلك الناجمة عن آثار تغيُّر المناخ.

الإجراء: تتيح السياسة الحضرية الوطنية الفرصة لإشراك قاعدة واسعة من أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسات. وقد يقتضي ضمان إدراج السكان في المواقع الأكثر ضعفاً والفئات المهمشة وأخذها بعين الاعتبار جهوداً توعوية مستهدفة تضمن تمتع المجتمعات الضعيفة بالقدرات للمشاركة في العملية وإتاحة الفرصة لها لتحقيق ذلك. ولذا من الضروري بمكان ألا تتبنى السياسة الحضرية الوطنية نهجاً تشاركياً فحسب، بل شاملاً أيضاً. بُغْيَة ضمان أخذ آثار تغيُّر المناخ على الفئات السكانية الضعيفة في الاعتبار على نحو ملائم في السياسة الحضرية الوطنية، سيكون من الضروري تضمين هذه المجتمعات المحلية في أي عملية جمع بيانات تشخيصية أولية، سواء باستخدام طرق جمع البيانات التشاركية وكذلك من خلال الاهتمام بالمجتمعات المحلية وإدراجها في أي تقييمات متعلقة بالمناخ. ويمكن لاستخدام أدوات مثل مجموعة أدوات تقييم قابلية التأثر بتغيُّر المناخ التشاركية التابعة لموئل الأمم المتحدة (٢٠١٠) أن يوفر بيئة شاملة وتشاركية لجمع البيانات المناخية ذات الصلة بالسياسة الحضرية الوطنية.

علاوة على ذلك، من الضروري إشراك ممثلين عن هؤلاء السكان أثناء تطوير خيارات السياسة واختياراتها خلال مرحلة الجدوى، حتى يتسنى لهم تقديم مدخلات بشأن طوير السياسة لا أن يُطلب منهم فقط اعتمادها بعد صياغة خيارات السياسة.

لمزيد من المعلومات حول تطوير سياسة حضرية وطنية مناصرة للفقراء في الدليل السريع لمديري الشؤون الحضرية لموئل الأمم المتحدة: دعم النهوض بالأحياء الفقيرة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المدن ومنع تكونها من خلال السياسة الحضرية الوطنية (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦أ).

الصورة ٤. مشاورات أصحاب المصلحة استعداداً لصندوق التكيف في لاوس. الأمم المتحدة © موئل الأمم المتحدة

٢,٢,٥. تنمية القدرات

يكتسي تكامل تنمية القدرات لجميع أصحاب المصلحة وجميع مستويات الحكومة أهمية محورية من أجل بناء سياسة مستدامة. ويمكن من خلال تقييم القدرات البشرية والمالية والمؤسسية وتطويرها ضمان تكليل جهود تطوير السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالنجاح

التوصية ١٤. توفير الموارد لمديري الشؤون الحضرية وبناء القدرات المؤسسية لهم بُغْيَة معالجة تغيُّر المناخ.

الإجراء: في حين تتضمن التوصية ١٤ توجيهات واضحة بشأن الحاجة إلى تقييم قدرات السلطات المحلية وتعزيزها لمعالجة تغيُّر المناخ، إلا أن الحاجة إلى تنمية القدرات على جميع مستويات الحكومة ولأصحاب المصلحة الآخرين ترد ضمناً في توصيات الأخرى. وفي الواقع، يمثل تقييم القدرات اللازمة لتطوير السياسة الحضرية الوطنية وتوفيرها، ولا سيما في ما يتعلق بدمج تغيُّر المناخ في السياسة، المكون الأكثر إلحاحاً في عملية تطوير السياسة.

ولتحقيق ذلك، يوصى بإجراء تقييم لقدرات أصحاب المصلحة في أعقاب الصياغة الأولية للسياسة الحضرية الوطنية في مرحلة الصياغة. وبذلك سيكون من الممكن تقييم احتياجات القدرات للحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين وضمان قدرتهم على تنفيذ السياسة والأنشطة ذات الصلة.

٣,٢,٥. المشاريع الموضعية

يُراد من تطوير السياسة الحضرية الوطنية من خلال المشاريع الموضعية (أو المشاريع التوضيحية) ضمان تحويل الإجراءات المتوخاة في السياسة إلى عمل مباشر. ويضمن ذلك أن تصير توجيهات السياسة ذات صلة وقابلة للتنفيذ. ويتيح ذلك أيضاً أمثلة ملموسة عن كيفية ترجمة التوصيات إلى مشاريع قابلة للتنفيذ ضمن هذا السياق.

التوصية ١٣. تشجيع الاستقلال الذاتي المحلي وتنسيق الإجراءات الوطنية والمحلية في معالجة تغيُّر المناخ في المناطق الحضرية. الاضطلاع بعمل تعاوني عند الاقتضاء.

الإجراء: يمكن تشجيع تطوير تقييمات قابلية التأثر بتغيُّر المناخ على الصعيد المحلي ودعمها من خلال توفير الموارد المالية والبشرية وضمان امتلاك المخططين على الصعيد المحلي لقدرات التقنية اللازمة لإجراء التقييم.

ويمكن أن يكون للاضطلاع بهذا المشروع الهام آثار على الصعيدين المحلي والوطني للتخطيط والسياسة.

الصورة ٥. برعاية من مبادرة المدن وتغيُّر المناخ، جرى تنفيذ مشروع بستنة تجريبي أعلى السطح للمرة الأولى في مدينة كاتماندو الحضرية، نيبال، ثم جرى التخطيط لتكرارها من خلال مرسوم مشترك بين كاتماندو والوزارة

٦. الاستنتاجات

تعترف اتجاهات التنمية الحضرية الحالية بأن المدن صارت مصادر كبيرة لانبعاثات غازات الدفيئة وهي موطن لعدد كبير من السكان المعرضين لتأثيرات تغيُّر المناخ. ويشدد هذا الاعتراف على أهمية الخيارات التي يجري اتخاذها في ما يتعلق بسياسات التنمية الحضرية حتى تكلل جهود مكافحة تحديات المناخ في المدن وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة بالنجاح.

ولذلك فلا ينبغي أن يُنظر إلى معالجة تغيُّر المناخ من خلال السياسة الحضرية الوطنية على أنه ممكن فحسب بل ضروري أيضاً. ويمكن أن تعمل السياسة الحضرية الوطنية والتي تتسم بالشمول والتنسيق - إلى جانب السياسات الأخرى - على معالجة تغيُّر المناخ في المناطق الحضرية على نحو فاعل. يساهم وضع السياسة الحضرية الوطنية أيضاً في تطوير بيئة مواتية من شأنها أن توفر وسائل غير مباشرة لمعالجة تغيُّر المناخ، مثل تعزيز قدرات صانعي السياسات والمخططين لمعالجة تغيُّر المناخ، وإشراك قاعدة واسعة من أصحاب المصلحة في الجهود المبذولة لوضع الخطط المتعلقة بآثار تغيُّر المناخ.

تقترح التوصيات والإجراءات المذكورة أعلاه آليات يمكن من خلالها استخدام السياسة الحضرية الوطنية باعتبارها وسيلة لمكافحة آثار تغيُّر المناخ في المناطق الحضرية. ومن خلال أخذ التوصيات المذكورة أعلاه بعين الاعتبار والتعلم من الممارسات الملهمة ودراسات الحالة المقدمة في هذا الدليل السياساتي، يُؤمل أن يكون صانعو القرار على استعداد أفضل لتعميم تغيُّر المناخ في السياسة الحضرية الوطنية وتمكين السلطات المحلية باعتبارها أطرافاً فاعلة رئيسية في هذا الجهد.

المراجع

ايه.، بي. لوفيفر وبي. يوين انبعاثات غازات الدفيئة، والتنقل الحضري، وكفاءة المورفولوجيا الحضرية: فرضية. البنك الدولي، ندوة البحوث الحضرية ٢٠٠٩. مرسيليا، الصفحات ١-٥٢.

دنتون، ف. (٢٠٠٢). قابلية التأثر بتغيُّر المناخ وآثاره والتكيف معه: ما أهمية النوع الاجتماعي؟ النوع الاجتماعي والتنمية، المجلد ١٠. رقم ٢، الصفحات ١٠ - ٢٠.

الموئل الثالث (٢٠١٦). الخطة الحضرية الجديدة. مشروع وثيقة ختامية سيجري اعتماده في كيتو. مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. الوكالة الدولية للطاقة (٢٠٠٨). توقعات الطاقة في العالم ٢٠٠٨. باريس.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (٢٠١٤أ). تقرير التقييم الخامس ٢٠١٤، الآثار والتكيف والقابلية للتأثر (الفريق العامل الثاني).

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (٢٠١٤ب). تقرير التقييم الخامس ٢٠١٤، التخفيف من آثار تغيُّر المناخ (الفريق العامل الثالث).

كيهو، ر.، إم كوليسا، سي رولو، إيه كاليخاس، جي ألبير و إل ريتشي (٢٠١٣). صياغة وتنفيذ قوانين وسياسات تغيُّر المناخ في الفلبين والمكسيك (تشياباس) وجنوب أفريقيا: منظور الحكومة المحلية. البيئة المحلية: المجلة الدولية للعدالة والاستدامة، المجلد ١٨، رقم ٦، الصفحات ٣٠٥-٣١٦

ماكينزي وشركاؤه (٢٠٠٩). مسارات إلى اقتصاد منخفض الكربون - الإصدار الثاني لمنحنى تكلفة خفض غازات الدفيئة العالمي.

امبيلينج، إم (٢٠١١). التكيف مع تغيُّر المناخ: من القدرة على الصمود إلى التحول. روتليدج. نيويورك

راو، ان.اس.، تي. كاروثرز، بي. أندرسون، ال. سيفو وتي ساسكبي (٢٠١٢). تحليل مقارن للتكيف القائم على النظام الإيكولوجي والخيارات الهندسية لمدينة لامي، فيجي. تقرير تجميعي أعدته أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ.

سويس ري (٢٠٠٩). تشكيل التنمية القادرة على تحمل تغيُّر المناخ: إطار لاتخاذ قرار. الفريق العامل المعني باقتصاديات التكيف مع المناخ.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٠). النوع الاجتماعي، وتغيُّر المناخ، والتكيف المجتمعي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١١). الغابات في اقتصاد أخضر - تقرير تجميعي. نيروبي.

الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١٦). مذكرة سياسات ٣: السياسة الحضرية الوطنية. A/CONF.٢٢٦/٣.PC/١٦. سورابايا.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١٠). تقييمات تغيُّر المناخ التشاركية: مجموعة أدوات مبنية على تجربة مدينة سورسوجون، الفلبين. نيروبي.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١١أ). دليل عملي لإعداد موجزات عن الإسكان. نيروبي.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١١ب). التقرير العالمي بشأن المستوطنات البشرية ٢٠١١: المدن وتغيُّر المناخ. نيروبي.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١٢). الأنماط الحضرية لاقتصاد أخضر - تحسين البنية التحتية. نيروبي.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١٢). معالجة القضايا الحضرية في سياسات تغيُّر المناخ الوطنية: مذكرة سياساتية رقم ٣

صادرة عن مبادرة المدن وتغيُّر المناخ. نيروبي.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١٥أ). المبادئ التوجيهية للتخطيط للعمل المناخي في المدن نيروبي.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١٥ب). السياسة الحضرية الوطنية: إطار عمل استرشادي. نيروبي.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١٥ ج). إطار السياسة الحضرية الوطنية للتشخيص السريع. نيروبي.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١٥ ج). حالة مدن آسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٥: التحولات الحضرية - التحول من الكم إلى الجودة. نيروبي.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١٦ أ). دليل سريع لمديري الشؤون الحضرية: دعم النهوض بالأحياء الفقيرة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المدن ومنع تكونها من خلال السياسة الحضرية الوطنية. نيروبي.

موئل الأمم المتحدة (٢٠١٦ب). المنتدى الحضري الوطني لدعم السياسة الحضرية الوطنية التشاركية والشاملة. نيروبي.

موئل الأمم المتحدة والحكومات المحلية من أجل الاستدامة (٢٠١٥). مشروع تعزيز استراتيجيات التنمية الحضرية منخفضة الانبعاثات: مدن شرعت في اتخاذ إجراءات - تنمية منخفضة الانبعاثات في البرازيل والهند وإندونيسيا وجنوب إفريقيا، تقرير نهائي ٢٠١٢-٢٠١٦. بون: الحكومات المحلية من أجل الاستدامة

هذه الوثيقة المعنونة "معالجة تغيُّر المناخ في السياسات الحضرية الوطنية" موجهة في المقام الأول إلى صناع القرار وأصحاب المصلحة المشاركين في صياغة السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. يحتوي الدليل على توصيات عملية المنحى من شأنها أن تساعد جميع أصحاب المصلحة في السياسة الحضرية الوطنية لاكتساب فهم أفضل لحلقة الوصل بين السياسة الحضرية الوطنية وتغيُّر المناخ.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، موئل الأمم المتحدة، هو وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وهو مكلف بتعزيز المدن والبلدات المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير المأوى الملائم للجميع. وُضع هذا الدليل بشكل مشترك من قبل وحدتين تابعتين لموئل الأمم المتحدة، وحدة التخطيط الإقليمي والحضري ووحدة تخطيط تغيُّر المناخ.

نرحب بآرائكم وملاحظاتكم حول هذا الدليل، بما في ذلك ما إذا كانت هذه الأداة مفيدة عند تعميم تغيُّر المناخ أثناء تطوير أي سياسة حضرية وطنية، وستحظى بتقديرنا. يمكن إرسال الآراء والملاحظات إلى updb@unhabitat.org.

مصادر صور الغلاف

أعلى اليسار: عمال هيئة مدينة كمبالا يزيلون الصرف الصحي على طول طريق مولاغو كاليروا، كمبالا، أوغندا © موئل الأمم المتحدة/نيكولاس كاجوبا

أعلى اليمين: مصباح خارجي يعمل بالطاقة الشمسية، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة © فليكر/ جوردونتور **أسفل لليسار:** إعادة تأهيل أشجار المانغروف على ساحل سورسوجون، الفلبين © موئل الأمم المتحدة/جوزيليتو ديريت

أسفل اليمين: مشاركة دراجات، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية © فليكر_كلارك

النظام المنسّق/: **١٦E/٠٥٧**

UN HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

ص.ب: ٣٠٠٣٠، ٠٠١٠٠ نيروبي، مكتب البريد العام، كينيا

هاتف: +٢٥٤ ٢٠ ٧٦٢ ٣٤٧٧

فاكس: +٢٥٤ ٢٠ ٧٦٢٣٧١٥

updb@unhabitat.org

www.unhabitat.org